الأمم المتحدة

A/62/PV.32

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٢**

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقريرا الأمين العام (A/62/190) **و** (A/62/217)

مذكرة من الأمين العام (A/62/271)

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/62/76-E/2007/155 و A/62/76 و Corr.1 و E/2007/155 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بيرت كويندرز، وزير التعاون الإنمائي في هولندا.

السيد كويندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نناقش اليوم مسألة ملحة تتمثل فيما إذا سنتمكن من تمويل الأهداف الإنمائية للألفية وكيف نوفر ذلك التمويل كي يتسنى تحقيقها مع حلول العام ٢٠١٥. وهناك الكثير من البلدان متأخرة في تحقيق العديد من الأهداف، ولذا نحن بحاجة إلى زيادة جهودنا والوفاء بوعودنا. إن العديد من مجموعة البلدان السبعة والمانحين الناشئين الجدد لم يقدموا لغاية الآن المزيد من التمويل. ولقد نقصت المساعدة الإنمائية الرسمية في العام الماضي؛ وتوقفت المفاوضات التجارية التي وعدت باختتام ما يسمى بجولة التنمية؛ والكثير من البلدان عليها أن تنتظر البت في عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للتقليل من عبء الديون؛ والعديد من البلدان النامية لم تزد من جهودها للاستثمار في التنمية البشرية.

وهذا الصباح، أشار الأمين العام في تقريره عن متابعة المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية إلى صورة مختلطة من التقدم والنكسات. وينتظرنا جميعا عمل جاد ومسؤوليات.

واليوم نشهد تفاوتا متزايدا داخل الدول وفيما بينها. إن الاقتصاد العالمي ينمو، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الإيجابية، لكننا في الوقت نفسه نواجه ثلاثة تحديات أساسية – أولا، الفقر وعدم التوزيع العادل للثروة؛ ثانيا،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-55831 (A)

الفقر وتغير المناخ؛ وثالثا، الفقر وعدم التوزيع العادل للأمن. وتترابط هذه التحديات الثلاثة بطريقة معقدة. وينبغي أن نركز جهودنا على العمل السريع لإيجاد حلول للتحديات الثلاثة الأساسية برمتها.

ويجب أن يتم ذلك، أولا، بزيادة جهودنا. وفي البلدان التي تعطلت فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد من اتخاذ التدابير على الساحة الداخلية لضمان إحراز تقدم في ميادين مثل فرض الضرائب التدريجية والمساءلة الديمقراطية والشفافية. ولدعم هذه الجهود الوطنية، يمكن بل ينبغي للجهود الدولية، من خلال تحويل الأموال ومن خلال الحوار السياسي الجدي ، أن تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية. وما فتئت هولندا تمنح بانتظام ٠,٨ في المائة لعدة عقود، ولقد أضفنا لفترة الوزارة الجديدة زيادة ٧٠٠ مليون يورو للشروع في معالجة خطة التكيف مع البيئة لأقل البلدان نموا. وبالرغم من كل الوعود التي قطعت في السنوات القليلة الماضية، بما فيها الوعود التي أعلنت في هذا المحفل، نقصت المساعدات من أجل التنمية على الصعيد العالمي بنسبة خمسة في المائة عن السنة الماضية.

ونحن، بصفتنا المجتمع الدولي، دعونا ننفذ اتفاق مونتيري. لقد ابتعدنا كثيرا عن أهدافنا. فإذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نعكس هذا التوجه. ويمكن الآن تنفيذ القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لأهداف محددة وجدول زمني للسنوات القادمة. ونتوقع المزيد من بلدان مجموعة البلدان السبعة والبلدان المانحة غير التقليدية أن تنضم إلينا في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الرسمية.

ثانيا، إن تعزيز جودة وفعالية إنفاق مساعداتنا الإنمائية الرسمية على الدرجة نفسها من الأهمية مثل مستويات الإنفاق. وعبر السنين، أصبح هيكل المساعدة الدولية معقدا بصورة متزايدة. فقرارات التمويل ومخصصات الميزانية ترتبط بصورة متزايدة بالأداء وتصحبها طلبات بالمزيد من الشفافية وتحسين المساءلة. وينبغي كذلك أن نقصر الشروط على المجالات الرئيسية فقط. وهذا شيء إيجابي ونحتاجه إلى درجة كبيرة، لكن تبقى التحديات الرئيسية التي أشار إليها ألأمين العام هذا الصباح – الملكية الفعالة، وتخفيض تكاليف المعاملات، والتنبؤ بالمساعدات، والحد من البيروقراطية والقوانين والأنظمة والتقارير التي لا نهاية لها. إنني حقيقة أدعو وكالات الأمم المتحدة إلى عكس هذا التوجه السلبي لكثرة الأعمال الورقية. فالمهم هو النتائج على الأرض في القطر. إن رصد النتائج ومتابعة التعهدات المتبادلة على المستوى القطري يتطلب، قبل كل شيء، قيادة قوية ومشاركة البرلمانات والمجتمع المدني – وهؤلاء هم الناس على الأرض. وعلينا أن نتأكد في أكرا، في شهر أيلول/سبتمبر القادم، من تمكن إعلان باريس من اتخاذ خطوة أخرى – نحو مضاعفة المساءلة، وذلك سيتطلب قيادة سياسية.

ولكن حتى التمويل الثابت والذي يمكن التنبوء به لا يكفي. إنني سأزيد حجم التمويل الأساسي لعدة سنوات لمنظمات الأمم المتحدة التي تقوم بأداء حسن، وفي المستقبل القريب، للبرامج القطرية للأمم المتحدة الموحدة. وأطلب من البلدان المانحة أن تحذو هذا الحذو. وفي ضوء هذا، أتطلع إلى الإسهام في وضع المبادئ اللازمة للعطاء الصالح المتعدد الأطراف.

أما التحدي الثالث فيتعلق بالتجارة. إن التجارة والتكامل التدريجي في الاقتصاد الإقليمي والعالمي شرطان أساسيان للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. وتحتاج البلدان الفقير إلى الدعم لاندماجها في نظام التجارة

العالمي، لكن يجب علينا أن نسمح لها بحماية أسواقها لفترة محددة من المنافسة غير العادلة أحيانا التي تؤثر على القطاعات الهشة وعلى تنمية المناطق الريفية والأمن الغذائي.

ومنذ مونتيري ونحن نواجه المزيد من التحديات. إذ تضعنا مسائل الأمن العالمي وتغير المناخ أمام عوائق جديدة في طريقنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نعيد التفكير في آلياتنا للتمويل كي نسبق هذه التطورات. وفي الختام، أود أن أشاطركم أفكاري بخصوص هذه المسائل كمادة للمناقشة.

أولا، بالنسبة لتغير المناخ، علينا ألا ننسى أن أفقر البلدان هي الضحايا الرئيسة لأقسى الظروف المناخية، وللجفاف والفيضانات. فعلى سبيل المثال، سيكفي ارتفاع الحرارة درجتين فقط لتدمير قطاع القهوة الذي هو هام جدا بالنسبة لأوغندا، البلد الذي قمت بزيارته قبل بضعة أشهر. وأعتبر هذه المسألة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لاستعراض مونتيري. كيف يمكننا تحسين استجابتنا لتغير المناخ؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة لمعدلات وطرق إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية والآليات المالية الأخرى؟ وفي اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في يليغندام في ألمانيا، تم اتخاذ بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالنظر الجدي في هدف تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة مع حلول العام ٢٠٥٠. وآمل، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لتغير المناخ المزمع عقده في بالي هذا العام، أن نرى هذا التوجه الإيجابي قد تحول إلى عمل ملموس. ولكن الأمر يتعلق أيضا بإعادة هيكلة تدفقاتنا المالية و اتخاذ خطوات ابتكارية جديدة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ولا نستطيع القيام بذلك بالطريقة نفسها التي نستعملها حتى الآن. وآمل أن يكون في وسعنا الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة علينا قبل وقت من اجتماعنا بعد سنة من الآن في الدوحة، قطر، على مبدأ أن الملوث يدفع، وعلى أساس تشاطر المسؤولية والإضافية.

وعندما يتعلق الأمر بالدول الضعيفة، علينا أن نعترف بأن الأغلبية من البليون نسمة من سكان العالم الذين يعيشون في القاع في بؤس محض هم من سكان هذه الدول. وما زالت هذه الدول تفتقر إلى المساعدة الفعالة. فلا يوجد ما يكفي من الأموال، ولا التعاون الفعال من الصناديق الائتمانية المتعددة المانحين أو بين التنمية والدبلوماسية والدفاع. وهذا أمر غير مقبول. لقد عدت مؤخرا من السودان، وشاهدت حجم العمل الذي ينبغي علينا القيام به لتحسين هذه الصناديق الائتمانية المتعددة المانحين.

وفي الدوحة في العام القادم، سنكون ملزمين بأن نثبت للعالم أننا لا نستخف بوعودنا السابقة. وينبغي أخذ التطورات والتحديات الجديدة بعين الاعتبار. أما المسائل المستجدة، مثل التمويل الابتكاري، والمانحين الجدد، والمواءمة، والتعاون بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال، كلها ينبغي دراستها واختيارها بعناية لمعالجتها بصورة موضوعية في الدوحة.

إننا أحيانا نشعر بالدهشة من مدى تعقيد القضايا التي نناقشها. لكن التعقيد لا يمكن أن يكون مبررا للسلبية. ولذلك، ما فتئت هولندا ملتزمة بالمشاركة بصورة نشطة في عملية التمويل من أجل التنمية والإسهام فيها. إننا ندعو الجميع إلى زيادة جهودهم. إن العالم يتسم بالمزيد والمزيد من خطوط التصدع السياسي والاقتصادي والثقافي. وهذا الأمر لم يعد مقبولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوادو باه – ويريدو، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي لغانا.

السيد كوادو باه – ويريدو (غانا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي ولوفد بلدي أن نشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى الهام بشأن التمويل والتنمية. إن هذا الموضوع ما كان ليطرح في وقت أفضل من هذا ، لا سيما ونحن نستعد لمؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨.

إن غانا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي عام ٢٠٠١، اجتمع زعماء العالم في مونتيري وعقدوا العزم على مواجهة تحديات التمويل من أجل التنمية في العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وكان هدف توافق مونتيري استئصال الفقر، وتحقيق النمو لاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة.

ويرتكز توافق مونتيري إلى الرأي المعاصر القائل بأن التعاون الدولي من أجل التنمية ينبغي أن ينظر إليه بوصفه شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجب أن تقبل البلدان النامية المسؤولية الأساسية عن تنمينها، بما في ذلك ترشيد الحكم ومكافحة الفساد وجعل السياسات والاستثمارات في وضع يمكنها من تحريك عجلة النمو الاقتصادي والعمالة، مما يزيد إلى الحد الأقصى الموارد المحلية المتاحة لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلى البلدان المتقدمة النمو من جانبها، أن تقدم الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية، ويتمثل هذا الدعم في زيادة المساعدة الإنمائية، ونظم التجارة القائمة على أساس التنمية، وتخفيف أعباء الديون على نحو أوسع وأعمق، وزيادة التمويل من القطاع الخاص.

ويحقق عدد متزايد من البلدان النامية تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن غانا ستحقق الهدف الأول مع نهاية عام ٢٠٠٨. وقد لقيت جهودنا دعما مشجعا من شركاء التنمية، ولا سيما في مجل تخفيف عبء الدين الذي شهد تحسننا منذ العام ٢٠٠٥ على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ما زالت التحديات ماثلة. وما زال العالم يواجه تباينات اجتماعية واقتصادية حادة ومتزايدة. ومن غير المتوقع أن تحقق بعض البلدان الفقيرة، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء، الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية شهدت انخفاضا بالرغم من التعهدات بحدوث العكس تماما، والتطورات في مفاوضات الدوحة لا تبعث حتى الآن على كثير من الارتياح للبلدان النامية.

واسمحوا لي الآن أن أشاطر الممثلين نتائج المؤتمر الأفريقي الوزاري الثاني لتمويل التنمية الذي عقد في أكرا.

فقد استضافت غانا، في أيار/مايو ٢٠٠٧، المؤتمر الأفريقي الوزاري بشأن تمويل التنمية. وكان الموضوع الرئيسي لمؤتمر أكرا ”الهياكل الأساسية من أجل النمو – تحدي الطاقة“. وقد انصب تركيز المؤتمر على نحو رئيسي على قطاع الطاقة، وبصفة خاصة تمويله وإسهامه في جدول أعمال النمو من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتضمنت نتائج المناقشات ١٥ نقطة عمل ملموس للحكومات، والشركاء الدوليين، والقطاع الخاص، وترمي نقاط العمل هذه إلى مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في زيادة حصول الفقراء على الطاقة وتأمين التشغيل الموثوق به لهياكل الطاقة الأساسية القائمة. وتضمنت تلك النقاط ما يأتي: يجب أن تعزز الحكومات أطر التخطيط لتأخذ بالحسبان المبادرات الإقليمية الحالية وتسرع بها، مثل مشروع سد إنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومشاريع مجمعات الكهرباء وأنابيب الغاز الإقليمية. ويجب على الشركاء

الإنمائيين الوفاء بالوعود والتعهدات السابقة بتقديم المساعدة الإنمائية، وعليهم أن يقدموا بعد ذلك زيادة في المعونة لقطاع الطاقة، وأن يضعوا أدوات وآليات تمويل جديدة لمشاريع الطاقة عبر الحدود.وعلى القطاع الخاص أن يطور، من خلال المؤسسات المالية، أدوات تمويل جديدة مثل سندات الهياكل الأساسية. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ نقاط العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل الدفع قدما بتنمية القارة.

والطريقة الأكيدة التي يمكن للبلدان الأفريقية تمويل تنميتنا بها هي من خلال التجارة الدولية المنصفة. ولذلك، من الأساسي أن تجري جميع البلدان ذات النوايا الحسنة التكيف اللازم لكي تتمكن المحادثات التجارية الجارية من التوصل إلى نتيجة.

وقد تبين لبلداننا أن معظم المعونة التي نتلقاها – سواء في شكل قروض أو منح – من المفترض أن تكون مستثناة من الضرائب. وبلغ هذا الاستثناء أبعادا جعلها فوق قدرة الاحتمال. وفي الواقع، بلغت في غانا ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. وهناك حاجة لأن يقوم شركاؤنا الإنمائيون بإعادة النظر في سياسات الاستثناء من الضرائب المدمجة في برامج المعونة.

ولا بد أن تكون لنا نظرة طويلة الأجل إزاء برامج تمويلنا، كما فعلت غانا فيما يتعلق بميزانيتها لعام ٢٠٥٧، التي تأخذ بالحسبان ما قد يحدث خلال فترة من ٢٠ إلى ٥٠ عاما.

إن الأهمية المتزايدة لبروز مانحين جدد، كالصين والهند، في البلدان المتلقية، يعني تزايد مشاركتهم في حوار التنمية وفي اتخاذ القرارات. وتعزيز مشاركتهم سيؤدي إلى تحسين نوعية الحوار وسيسهم في اتساق المعونات.

ونحن مهتمون بآليات الائتمان المتعلقة بالكربون، حيث أنها ستساعدنا على معرفة ما يجري بالفعل. ويسعدنا كثيرا، كذلك، أن نشير إلى الحاجة إلى تقديم المعونة في الفترة الأولى لتمكين البلدان المتلقية من البدء في المشاريع والبرامج في الوقت المناسب. ونحن ماضون نحو تحقيق مشروع حاسوب محمول لكل طفل، وهو مصمم لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتسعى غانا إلى تجميع حوالي ٥ ملايين حاسوب شخصي لتأمين حصول أطفال المدارس عليها. ويحدوني الأمل في أن نلقى الدعم في هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل صمويل مومبنغيغوي، وزير المالية لزمبابوي.

السيد مومبنغيغوي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم لتشاطر الأفكار حول موضوع تمويل التنمية الهام. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

لقد أطلق توافق مونتيري، في عام ٢٠٠٢، شراكة جديدة لتمويل التنمية، ولا سيما الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والنقاش الذي نجريه اليوم يعطينا فرصة لتقييم التقدم المحرز ولتبين العقبات والقيود وتعريف التحديات الجديدة والفرص والمسائل المقلقة التي تظهر للبلدان النامية على نحو خاص.

إن المسؤولية الأساسية عن التنمية الوطنية تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وزمبابوي، على غرار البلدان النامية الأخرى، تبذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وللاستثمار في المجالات الأساسية، كالزراعة وتطوير الهياكل الأساسية والصحة والتعليم. والأهداف الإنمائية للألفية وفرت لنا إطارا لوضع

تخفيف الفقر والرفاه البشري في لب جهودنا الإنمائية، وقد قطعنا خطوات واسعة في مجالي التعليم والصحة.

ولكن ما زال مستوى الفقر المتصاعد يشكل تحديا لزمبابوي ويعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فموجات الجفاف المتكررة، والجزاءات غير الشرعية المفروضة على بلدنا من جانب بعض البلدان القوية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/(الإيدز)، ما فتئت تؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي في بلدنا. وبالرغم من هذه التحديات، واصلت الحكومة تنفيذ الاستراتيجيات المحددة التنفيذ الرامية إلى توجيه الاقتصاد صوب النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية.

ومما يحظى بقبول واسع الآن أنه بدون جهد دولي مكمل لتمويل التنمية في البلدان النامية، فإن هدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، سيظل بعيد المنال. وهذا الإدراك هو الذي دفع الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى الالتزام في مونتيري، في عام ٢٠٠٢، بتقديم موارد إضافية لتمويل التنمية. وكرر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأكيد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتسريع التنمية. وكان الهدف المباشر للالتزامات المضطلع بها هناك هو الحد من الفقر، ولاسيما الفقر المدقع.

واستطاع توافق أراء مونتيري أن يجري التشخيص السليم وأن يحدد القيود التي تواجهها البلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد خمس سنوات من مونتيري، لم تنفذ الوصفات العلاجية التي اتفق المجتمع الدولي على الاضطلاع بها تنفيذاً تاماً، مما حال دون بلوغ الغايات التي سبق تحديدها.

ومن الجلي الآن أن المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية تقصر عن تلبية المتطلبات اللازمة لبلوغ الغايات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان المتقدمة النمو، أن تفي بوعودها بتحقيق هدف تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية على الأجل القصير. ويلزم أن تكون هذه المساعدة كافية، ويمكن التنبؤ بها، ومستمرة، حتى يكون لها أثر مجد. وعلى الأجل الطويل، لا بد من توفير موارد جديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من مواصلة الكفاح ضد الفقر بعد الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

وبينما نشيد بالبلدان التي وفت بالنسبة المستهدفة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بل وتجاوزته، فإننا نحث البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تواصل زيادة المعونة حتى تصل إلى المستوى المطلوب. ومن ناحية أخرى، من المهم تحليل حجم المعونة وفعاليتها على أرض الواقع. وكثيراً ما تعجز المعونة المخصصة لبرامج معينة، والتي يكون معظمها غير إنمائي في طبيعته، عن تحقيق الأثر المنشود.

ويجب أيضاً توجيه جهود متضافرة نحو معالجة مشكلة الدين الخارجي الذي لا يمكن تحمله، والذي يواجهه عدد من البلدان النامية. وفي حين أننا نشيد بمختلف المبادرات المضطلع بها لتخفيف عبء الدين على عدد من البلدان النامية، بما في ذلك مبادرة تخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف، نرى أن هذه العملية بطيئة ولا تغطي جميع البلدان. ومن رأينا أيضاً أن الحل الحقيقي لمشكلة ديون البلدان النامية هو الإلغاء التام لهذه الديون. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون إدراج تخفيف عبء الدين في إحصاءات المعونة مضللا جدا. والحقيقة ببساطة هي أن تخفيف عبء الدين لا يوفر موارد جديدة للتنمية.

وبالنظر إلى أن التنمية عملية متصلة وليست حدثاً، نرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة أوجه التباين في النظام التجاري العالمي من أجل إزالة الحواجز التجارية. وإذا اتخذنا الآن إجراءات لإزالة الحواجز التجارية، وإلغاء الإعانات الزراعية، والقواعد التقييدية على حقوق الملكية الفكرية، سنضع بذلك أساساً صلداً للتنمية المستدامة يمكن أن يؤدي إلى القضاء على الفقر، ولاسيما الفقر المدقع الذي يجثم على صدور الملايين من البشر.

ولا يزال إصلاح المؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر ديمقراطية بالسماح للبلدان النامية بصوت أقوى ومشاركة أكبر في عمليات صنع القرار مسألة باقية بدون حل. ومستوى مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات لا يبين القوة العددية للبلدان النامية ونفوذها في النظام العالمي. ومن المؤسف أن النداءات المتكررة لإصلاح هذه المؤسسات، بما في ذلك علاج مسألة توزيع حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي، ما زالت تلقى آذاناً صماء.

وترى زمبابوي أن كل المعونة المقدمة إلى البلدان النامية ينبغي أن تكون غير مشروطة ومصممة خصيصاً لكي تدعم الأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، ترفض زمبابوي استخدام التدابير الاقتصادية القسرية كأداة لكفالة الامتثال السياسي لأهواء البلدان التي تعتبر نفسها أنها قوية. وهذه الأعمال الآثمة تقوض التعاون الإنمائي، وينبغي ألا يسمح بها المجتمع الدولي في مسعاه إلى زيادة التنمية وعكس مسار الفقر.

وتود زمبابوي أن تعرب عن ثقتها في قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنسيق الجهود الإنمائية للمجتمع الدولي وتصدرها، بما في ذلك عن طريق وكالاتها، وصناديقها، وبرامجها. إلا أن هذه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يجب أن تحظى بثقة الجميع بالحفاظ على حيادها وبدعم السياسات والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للدول الأعضاء. ويجب أيضاً أن تقاوم إغراء خدمة الدوافع الخفية للمانحين إزاء البلدان النامية.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار التأكيد على أننا اتفقنا جميعاً على أن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية عامل أساسي لأي شراكة عالمية ناجحة من أجل التنمية. ولذلك، سيكون هذا الحوار الرفيع المستوى عظيم الفائدة إذا أضاف إلحاحية للوفاء بالالتزامات بتمويل التنمية المتعهد بها في مونتيري وفي اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك إنشاء آليات فعالة لقياس تدفقات المعونة. ولذلك، يجب أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة كيما نتصدى مباشرة لما واجهناه من عقبات منذ مونتيري، بغية إزالتها بالكامل، لضمان نجاح مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور لوكسيتش، وزير المالية في الجبل الأسود.

السيد لوكسيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أتكلم في هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في هذه اللحظة الهامة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري وقبل مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨. وأود باديء ذي بدء أن أشير إلى أن الجبل الأسود يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم رئاسة الإتحاد الأوروبي. ولهذا، سأغتنم هذه الفرصة لكي أدلي ببيان بصفتي الوطنية للتأكيد على عدد قليل من المسائل ذات الأهمية الخاصة للجبل الأسود.

لقد كان التقدم عامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً في الجبل الأسود إيجابياً جداً في

تطوره جنباً إلى جنب مع عمليات الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ووقع الجبل الأسود على اتفاق تحقيق الاستقرار والارتباط في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وبهذا فتح فصلاً جديداً لا فيما يتعلق بالمجالات السياسية فحسب، وإنما أيضاً فيما يتصل بالمجالات الاقتصادية، والسوقية، والمالية للتنمية أيضا. وسيمكننا هذا الإطار من تعزيز التنمية المستدامة والاضطلاع باستراتيجيات للحد من الفقر.

ولقد حقق الجبل الأسود في السنوات الأخيرة استقرار الاقتصاد الكلي، ولا يزال احتمال النمو قوياً. ومن المتوقع أن يكون متوسط النمو في الدخل القومي الإجمالي بالقيمة الحقيقية في السنوات الثلاث الماضية ٧ في المائة. ويبلغ معدل التضخم حداً منخفضاً يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة. وحدث في السنتين الماضيتين فائض في الميزانية بنسبة ٤ في المائة تقريبا، ويبلغ مستوى الدين العام حدا معتدلا نسبته ٣٥ في المائة. وتصدرنا قائمة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في منطقتنا في السنتين الماضيتين. والاستثمار المباشر الأجنبي أداة هامة لنقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا، والحد من الفقر، كما يرد في تقرير الأمين العام. وسلم الجبل الأسود بأن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في زيادة التبادل التجاري واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي على نحو يزيد من إسهامها في التنمية الطويلة الأجل، واضطلع بمجموعة شاملة من الأنشطة لكفالة استدامة النمو الاقتصادي.

وتنميتنا، كما يرد في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، هي مسؤوليتنا. وتكتسي عملية تهيئة بيئة تجارية مؤاتية للاستثمارات المحلية والدولية أهمية قصوى. ويجري التسليم بأن البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة، والأطر المؤاتية للأسواق، وتوفر الموارد البشرية، ووجود قدر من إمكانية التنبؤ، كلها عوامل حاسمة الأهمية للتنفيذ الفعال لاستراتيجيات بلدي الإنمائية، ولتعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وتحسين الشفافية، والمساءلة. ويسلم الجبل الأسود بأنه يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن إيجاد قدرات إدارية كافية، ووضع استراتيجيات إنمائية وتنفيذها، وتحديد الأولويات والجداول الزمنية اللازمة لذلك.

ولكوننا بلدا صغيرا من بلدان البحر الأبيض المتوسط يمر بالمرحلة الأخيرة من الانتقال، فإننا نفهم أن اختناقات الهياكل الأساسية تشكل أكبر تحد لحفز النمو والتنمية. ويعرف المستثمرون كيف يخصصون الموارد، ولكن للحكومة أن توفر الطاقة اللازمة لحفز قرارات المستثمرين على أساس وجود هياكل أساسية صلبة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على الأهمية الخاصة للمؤسسات المالية الدولية وما تقدمه من دعم تقني. والجبل الأسود، كبلد صغير متوسط الدخل، يقيم علاقات جيدة مع شركائنا من المؤسسات المالية الدولية. ولهذا، نرحب بالقرار الذي اتخذه البنك الدولي مؤخرا بتخفيض أسعار الفائدة. ونطالب، في الوقت نفسه، بتخصيص الدخل الصافي للمؤسسات المالية الدولية لتقديم مزيد من الدعم التقني للبلدان، من أجل نقل الدراية الفنية، ومعالجة أوجه عدم الإنصاف الاجتماعي، والتصدي لتغيير المناخ العالمي، ومساعدتها على إعداد مشاريع الهياكل الأساسية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يوصي الجبل الأسود بالأنشطة التي تعزز التعاون الدولي المالي والتقني. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة حاليا على الصعيد العالمي لتحقيق الرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، ولتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية التنبؤ بها، وفعاليتها.

وأؤمن إيمانا عميقا بأن هذا الزخم الهام لصالح التنمية العالمية لن يتبدد، وأنه ستكون هناك مبادرات مختلفة تعزز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية

المتفق عليها دوليا. ويؤيد الجبل الأسود أيضا إعداد وثيقة ختامية في شكل إعلان وزاري يركز على تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيجاني يحيى قورة، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيد قورة (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي، أن أستهل كلمتي بمشاركة المتكلمين السابقين الإشادة بمبادرتكم الحميدة بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى الشديد الأهمية بشأن تمويل التنمية.

وفي حين أن وفدي يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلت به صباح اليوم وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أتناول عددا من المسائل من المنظور الوطني لنيجيريا.

يتمثل أكبر شاغل ملح للمجتمع العالمي اليوم في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة مستدامة وملائمة بيئيا. ولهذا، فإن من المحتم أن يستند هذا الحوار بشأن تمويل التنمية إلى ذلك الافتراض.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/62/217) والتوصيات المفيدة الواردة به. ونحن نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المزعج المشار إليه في التقرير، إذ على الرغم من التحسن العام في الاقتصاد العالمي، ثمة قلق واسع النطاق لأن ثمار التنمية والنمو ليست موزعة توزيعا منصفا، بل إن الأكثر مدعاة للقلق أنه يبدو أن هناك اتجاها متزايدا نحو زيادة تركز الدخل والثروة في قلة من البلدان.

وهذا نداء استيقاظ للمجتمع الدولي لمساعدة البلدان النامية على اتخاذ التدابير المناسبة لتنويع اقتصاداتها وتعبئة التمويل الداخلي والخارجي وغيره من أشكال التمويل لكفالة النمو والتنمية المستدامين. إلا أن جهود البلدان النامية لن تحقق النتائج المرجوة إلا إذا دعمها قدر هائل من الاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة العادلة المنصفة، وإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، وتخفيض الإعانات المقدمة للزراعة من البلدان الصناعية، وتخفيف عبء الدين، والقدرة على تحمل الديون، وتحسين تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية – وهذه كلها يجب أن تصمم بما يتواءم مع الطموحات الإنمائية للبلدان المتلقية.

وعلى الرغم من التحديات الجمة التي تواجه البلدان النامية، سجلت الإصلاحات الاقتصادية في نيجيريا، على النحو الموضح في استراتيجيتيها الوطنيتين الأولى والثانية للتمكين الاقتصادي والتنمية، تقدماً متواضعاً في دفع الاقتصاد إلى الأمام ومعالجة الكثير من عيوبه الهيكلية. وفي ذلك الصدد لا يزال أداؤنا الاقتصادي الكلي القوي، يحظى بالإشادة من شركائنا الإنمائيين، مع توقع بعض المحللين أن تنضم نيجيريا إلى أكبر ٢٠ اقتصادا عالميا بحلول عام ٢٠٢٠ إذا ما استمر هذا الاتجاه. ولهذا، فإن الحكومة مصممة على تحقيق ذلك.

والإحصاءات في هذا الشأن جد مشجعة. فعلى سبيل المثال، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ بمعدل بلغ ٦ في المائة في المتوسط مع انخفاض التضخم باطراد إلى مستويات من رقم واحد، وزيادة الاحتياطات الخارجية باطراد إلى المستوى الحالي البالغ ٤٧ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، ازدادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلد بصورة مستمرة من حوالي بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٦.

إلا أن المثير للاهتمام أن القوة الدافعة وراء النمو لم تكن قطاع النفط فحسب، وإنما أيضا، وبدرجة أقل،

القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصيرفة والتمويل، وتجارة الجملة والقطاعي. ومن أجل زيادة تنويع الاقتصاد، تعتزم الحكومة، البدء في استثمار واسع النطاق في وحدات المنتجات الكيمائية النفطية وإنشاء مراكز للمشاريع ومجمعات صناعية في كل أنحاء البلد. ونجحت نيجيريا أيضا في إجراء تخفيض كبير في دينها الخارجي، من حوالي ٣٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣ ٣٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في أوائل هذا العام. وفي واقع الحال، اتخذت الحكومة، قرارا مترويا بتخصيص جميع العائدات من صفقة دين نادي باريس لزيادة البرامج والمشاريع الموجهة للفقراء.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الجديرة بالتقدير، يتعين على نيجيريا إن أرادت أن تبني قاعدة اقتصادية صلبة أن تعالج العيوب الحادة في هياكلها الأساسية وتتغلب عليها – وبخاصة في مجالات الطاقة، والمياه، والسكك الحديدية، والطرق التي تتهدد مسيرتنا الدائمة نحو النمو الاقتصادي والتصنيع. ولهذا، بدأت الحكومة في إجراء إصلاحات قطاعية واسعة النطاق لهياكلها الأساسية، وإقامة أطر قانونية وتنظيمية وإدارية تؤدي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي. ونرحب بالاستثمار الأجنبي الواسع النطاق لتمويل تطوير الهياكل الأساسية. ومن المقدر أن نيجيريا ستحتاج إلى ما يتراوح بين ٦ و ٩ بلايين من الدولارات سنويا لإصلاح المرافق اللازمة للمحافظة على النمو الاقتصادي المستدام.

ولتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، أقامت الحكومة شراكة فعالة متقنة بين القطاعين العام والخاص وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، ومؤداه أن القطاع الخاص المحلي القوي الذي يستثمر في اقتصاده سيكون إشارة قوية لاجتذاب التدفقات الاستثمارية الخاصة المنتجة.

ونرى أيضا أنه لكي يكون النمو الاقتصادي هادفا ومستداما، فلابد له من تحسين الأحوال المعيشية للشعب.

وأكد توافق آراء مونتيري على الصلة بين التجارة والتنمية والتمويل. ولهذا، تنظر معظم البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، إلى كفالة زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وبناء القدرة المؤسسية على أنهما أفضل الطرق لضمان النمو الاقتصادي المستدام الموجه نحو التنمية، لا النمو الذي يعتمد علي التنمية.

ومع ذلك، وبغية المواءمة على نحو أفضل بين المساعدة الإنمائية الرسمية والإستراتيجيات الإنمائية لنيجيريا، قامت الحكومة بوضع سياسة للمساعدة الإنمائية الرسمية لتجنب نشوء حالة يستخدم فيها جزء كبير من المنح لدفع أجور الخبراء من البلدان المانحة.

وعلى الطريق إلى الدوحة، نرى أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجالات الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات تكتسي أهمية كبيرة. ولذا، فنحن على استعداد للانخراط في المفاوضات المستمرة بطريقة يتمخض عنها أكبر قدر ممكن من الفوائد للبلدان النامية.

وأخيرا، نلاحظ ببالغ القلق أنه، في الوقت الذي تسعى البلدان النامية جاهدة، رغم كل المصاعب التي تواجهها، إلى تنفيذ الجزء الخاص بها من التعهدات بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية، وتحسين الحكم وتهيئة مناخ اقتصادي عام مؤات للنمو والتجارة والاستثمار، لم يف شركاؤنا في التنمية بعد بتعهداتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية والتمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا ومجالات التعاون الأخرى.

ولذا، يرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير متضافرة ومحددة بأطر زمنية لضمان الوفاء بجميع التعهدات التي قطعها شركاؤنا في التنمية. ونأمل

أن الإصلاحات المؤسسية الجارية في مؤسسات بريتون وودز ستقطع شوطا كافيا لضمان حقوق أكبر للتصويت والتمثيل للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ميمونة سانغاري باه، وزيرة الصحة في غينيا.

السيدة باه (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم وأنتم توجهون عملنا. وأود كذلك أن أهنئ الأمين العام والأمانة العامة على جودة الوثائق التي قُدمت وعلى الوضوح الذي اتسمت به المسائل المعروضة علينا لمناقشتها. ويتفق وفد بلدي تماما مع التقييمات المقدمة ومقترحات العمل المعروضة علينا.

إن جمهورية غينيا، التي تُصنف بأنها من بين أقل البلدان نموا، والتي تواجه إصلاحات اقتصادية جذرية، ما فتئت تعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية لتمويل تنميتها. فأحيانا، تصل نسبة استثماراتنا العامة الممولة من هذه المساعدة إلى ٨٠ في المائة. ولذا، نحن مهتمون جدا بأنماط التمويل الإبداعية وبفعالية المساعدات كمجالات لتعبئة أكبر واستعمال رشيد لموارد المساعدات الإنمائية.

ولتحقيق ذلك، وبعد الانضمام إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية، تخطط حكومة غينيا لعمل التالي. سنعقد في كوناكري، في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، منتدى وطنيا بشأن آليات التمويل الإبداعية والتعاون غير الحكومي، يستطيع فيه المشاركون الوطنيون والخارجيون تبادل الخبرات وتنسيق الأنشطة. وفي كوناكري، سنستضيف كذلك الاجتماع العام الخامس للمجموعة الرائدة المعنية بمساهمات التضامن من أجل التنمية. بعد ذلك، وفي مؤتمر الدوحة المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ستعرض غينيا برنامجا مشتركا، بالنيابة عن المجموعة النموذجية وأفريقيا، بشأن الطرق الإبداعية لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية. وبغية القيام بهذه الأنشطة، تطلب الحكومة الدعم من شركائها في التنمية.

ومن هذه المنصة، تود جمهورية غينيا أن تؤكد من جديد تأييدها لأهداف التمويل الإبداعي ولآليات التنفيذ التي أوصت بها المجموعة الرائدة. ويرحب وفد بلدي بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في سول في الاجتماع الثالث للمجموعة الرائدة، المعقود يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد نالت أفريقيا شرف عقد اجتماعين متتاليين للمجموعة الرائدة، سيُعقدان في داكار في آذار/مارس ٢٠٠٨ وفي كوناكري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وسوف تتعاون جمهورية غينيا مع الرئاسة السنغالية، ومع أعضاء تلك المجموعة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمغتربين ومجتمع الأعمال في الإعداد لمشاركة المجموعة الرائدة وأفريقيا في متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد ست سنوات من اعتماده. وسيكون المؤتمر نقطة تحول حاسمة في تعهد المجتمع الدولي بضمان توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ويحث بلدي الدول الأعضاء على الانضمام إلى المجموعة الرائدة وعلى المشاركة في تلك الأنشطة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بحرارة بتلك المجموعة على ما تبديه من دينامية وفعالية منذ إنشائها.

وبالنسبة لجمهورية غينيا، سيعني تمويل التنمية وفعالية المساعدات ما يلي: إلغاء ديون أكثر البلدان فقرا؛ وتعبئة موارد مالية وتقنية كبيرة في شكل إعانات وديون تساهلية لبناء الهياكل الأساسية المادية، وتوفير الدعم الكافي لقطاعات

النمو، وتقوية المؤسسات وتعزيز الموارد البشرية؛ وتطوير التكاملية في البيئة دون الإقليمية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي نفس الوقت تعزيز مُثُل السلام والأمن والاستقرار، التي هي من الشروط المسبقة للتنمية؛ وإيجاد أنماط جديدة من الشراكة، تكون ملائمة بطريقة أفضل لخيارات التحرير بين القطاعين العام والخاص، والتقريب بين المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ ومكافحة الفساد وتحسين ممارسات الحكم الرشيد؛ وإقامة حوار مثمر طويل الأجل بين غينيا وشركائها في التنمية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد تأييده التام للعملية الجارية الآن ورغبته الكاملة في التعاون فيها. ونحن مقتنعون بأن ذلك التأييد تبرره هذه القضية الهامة. وينبغي لتمويل التنمية أن يكون عالميا، نظرا للإمكانيات الضخمة التي يوفرها للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باتريشيا أورانتيس، وزيرة التخطيط والبرمجة في مكتب الرئاسة، غواتيمالا.

السيدة أورانتيس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إن غواتيمالا ممتنة لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى، فهو آلية أساسية لمتابعة توافق آراء مونتيري والإعداد للمؤتمر الحكومي الدولي المزمع عقده في الدوحة. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستخدام الأمثل لأكثر الآليات فعالية من حيث التكلفة لمتابعة توافق الآراء، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي، الذي أُنشئ مؤخرا في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة ريو، والمجموعة الرائدة المعنية بمساهمات التضامن من أجل التنمية. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية من منظور وطني.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشدد على أننا نعتبر مؤتمر مونتيري من بين أنجح المؤتمرات في تاريخ الأمم المتحدة في مجال التنمية من أجل الجميع. فلقد زاد الوعي في جميع أنحاء العالم بالدور الهام للتعاون الدولي استكمالا للجهود الوطنية، وقد ترك ذلك أثرا. وبفضل مؤتمر مونتيري، تم عكس مسار التوجهات في مجالات مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الديون والوصول إلى أسواق رأس المال الخاص، في جملة أمور. وقد أدى مونتيري أيضا إلى تنسيق أفضل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ونحن نرحب بذلك. أما المهمة الكبيرة التي لم يتم التوصل إلى حل لها، كما نعرف جميعنا، فهي جولة الدوحة.

ونود أن نؤكد من جديد أن غواتيمالا تعلق أهمية على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في المتابعة المنتظمة للمؤتمر التي جرت في جلسات الاستماع مع ممثلي تلك المجموعات المعقودة في ١١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا أُديرت تلك الآليات بشكل جيد، فيمكنها أن تعزز شرعية وفعالية هذا النوع من الحوار.

لقد دخلت غواتيمالا عقدها الثاني منذ توقيع اتفاقات السلام. وتميزت هذه الفترة بتعزيز قيادة السلطة التنفيذية في مواءمة التعاون الدولي مع السياسات العامة، مسترشدة في ذلك بمبادئ تقاسم المسؤوليات والمساءلة المتبادلة. وشهدنا أيضا تحسنا في الثقة المتبادلة القائمة على الشفافية وتحقيق النتائج من خلال آليات وطنية ناجحة مثل مجلس وزراء التعاون الدولي ومجموعة الحوار بين الحكومة والمجتمع الدولي. لقد ولّى زمن التعاون الدولي غير المنظم والشروط الأحادية الجانب.

وأود باسم شعب غواتيمالا وحكومتها أن أعرب عن شكرنا للدور المركزي الذي تضطلع به المساعدات الأجنبية، على الصعيد السياسي والمالي معا، في إحلال السلام

والتمكين من تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدولة، وذلك من خلال حشد ما يقرب من ٣,٤ بليون دولار خلال العقد الماضي.

واليوم أصبحت اتفاقات السلام لدينا تراثا يشجع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية. ولقد شكلت بالتأكيد نقطة تحول في تعبئتنا للموارد المالية الداخلية والخارجية. ولا يزال العمل مستمرا للتوصل إلى اتفاق مالي بشأن مجالات هامة مثل العدالة في توزيع العبء الضريبي. واليوم غواتيمالا هي البلد الذي يخصص أعلى نسبة من ميزانيته للاستثمارات الاجتماعية في أمريكا الوسطى، إذ ضاعف خلال ١١ عاما النسبة المخصصة للسياسات الاجتماعية من إجمالي ناتجه المحلي.

ويعني ذلك الجهد الوطني أننا اليوم نستطيع أن نتوقع تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية، وإن لم يكن جميعها. وسيكون ذلك ممكنا إذا، وبهذا الشرط وحده، عززنا بشكل دائم سياساتنا ومؤسساتنا الديمقراطية وأمننا الديمقراطي في منطقة أمريكا الوسطى والوجود المتزايد لبلدان أمريكا الوسطى، من خلال صوتها وتصويتها، في القرارات الدولية التي تؤثر فينا وحافظنا على استمرارية ذلك.

إن تعزيز الدور القيادي للحكومة في مجالات التعاون الدولي والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، ووضع سياسات الدولة، والتطوير البطيء ولكن المطرد لمؤسساتنا الديمقراطية أمور قد مكّنت من تعزيز مؤشراتنا الاقتصادية الكلية ومن تحقيق معدلات نمو أعلى في القدرة على المنافسة وتحسين مؤشرات المخاطر القطرية ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، حققنا أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والصادرات في ٢٠ عاما.

ومع ذلك، تواجه غواتيمالا الآن التحدي المتمثل في ترجمة تلك المؤشرات الناجحة في منتصف المدة إلى أنماط أفضل للتوزيع وإلى خفض مستدام وحاد للفقر وعدم المساواة والتهميش الاجتماعي. في الوقت نفسه، تعبر هذه الإنجازات عن أهمية وضع قواعد وطنية واضحة للبلدان المتوسطة الدخل، وذلك من أجل إحراز تقدم كبير في تحقيق أهدافنا.

وفي ذلك السياق، تؤدي التجارة الدولية دورا مركزيا لبلدان مثل غواتيمالا، التي تربط بين الأسواق العالمية الأكثر ديناميكية وتزايد القدرة التنافسية لمنتجاتنا المصدرة، خاصة منتجات الاقتصادات الريفية. وفي حالة غواتيمالا، يشمل ذلك غالبية سكاننا، الذين هم سكان أصليون وكانوا تاريخيا مهمشين.

إن المفاوضات الدولية المعقدة داخل إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تم فيها مراعاة مصالح البلدان المتقدمة النمو ولم تُراع فيها المصالح البالغة الأهمية للبلدان النامية، أدت بنا إلى تكثيف المفاوضات بشأن إبرام اتفاقات للتجارة الحرة، على الصعيد الثنائي ومع مجموعات من البلدان ذات التفكير المتشابه. ولقد أسفرت عن ذلك نتائج مختلطة للبلدان النامية، تضاربت فيها قواعد المنظومة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية مع النظام التفضيلي لإبرام اتفاقات للتجارة الحرة وإنشاء شبكة معقدة من الاتفاقات، لكل منها آليتها الإدارية، وهو ما يثقل كاهل قدرات بلداننا على التفاوض وتنفيذ الاتفاقات.

وبدء عمل آليات مبتكرة للتعاون الدولي له أيضا دور أساسي في النهوض ببرامج التنمية الجاري تنفيذها حاليا في بلدان مثل غواتيمالا. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على قيادة ورؤيا منظومة الأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقيادة ورؤيا حكومة إسبانيا، التي أتاح لنا تحالفها الاستراتيجي إبراز مسألة ما تسمى البلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بالتعاون

الدولي، وأن نعرب عن شكرنا لهما. إن هذا المجال الجديد وجدول أعمال الحوار الدولي يعززاننا على الصعيد السياسي ويتيحان لنا تنشيط النقاش الدولي بشأن تمويل التنمية.

وخلال العملية التحضيرية التي سبقت مؤتمر مونتيري، شاركت غواتيمالا بنشاط وبطريقة بنّاءة بوصفها عضوا في مكتب اللجنة التحضيرية. ونود أن نسهم مرة أخرى في طريقنا إلى الدوحة، وبهذه المناسبة نعرض أن تكون غواتيمالا الدولة المضيفة للمشاورات الإقليمية التي ستسهم برؤيا مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صمويل إنسانالي، وزير خارجية غيانا والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية يأتي مباشرة في أعقاب اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة، فإنه يتيح لنا فرصة أخرى جيدة لإعادة النظر في توافق آراء مونتيري وللنظر في مدى تنفيذه حتى الآن وما الذي يتعين القيام به خلاف ذلك لضمان إحراز المزيد من التقدم.

ومن المؤكد أن مونتيري كانت معلما هاما في السعي إلى تمويل أكبر وأكثر تنبؤا لتلبية احتياجات التنمية العالمية. ولكن، وبالنظر إلى كل المؤشرات، فإن سجل الإنجازات منذ مونتيري هو سجل مختلط. وتشير التقارير الأخيرة إلى حدوث بعض التحسن في دخل الفرد في أجزاء مختلفة من العالم. ومع ذلك، يبدو أن الاتجاه المتزايد بوضوح نحو زيادة التركيز على الدخل والثروة قد يدلل على تزايد التفاوتات في العالم وتزايد تهميش الفقراء.

ونظرا لهذه التحديات، فإن الإخفاق المستمر من البلدان المانحة في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على أنفسها في مونتيري وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قممها، وكذلك في إعلان باريس المعني بفعالية المعونة، هو إخفاق يهدد بالخطر البرنامج الدولي للتنمية. ويتحتم عكس قرار التخفيض الأخير للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة مستوياتها على وجه السرعة لتحقيق الهدف المحدد والمتفق عليه دوليا والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي. ومن الضروري أيضا توجيه تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المجالات ذات الأولوية الرئيسية التي ستعزز أثرها في التنمية إلى أقصى حد. ويتمثل مجال من هذه المجالات في تعزيز الاستثمار في الزراعة وتنمية المناطق الريفية. ويكتسي هذا الاستثمار أهمية حاسمة لكفالة الأمن الغذائي، لا سيما في هذا العصر الجديد المتسم بإنتاج الوقود الأحيائي. وما لم يتم هذا الاستثمار، فإن الجهود العالمية للحد من الفقر والجوع بحلول عام ٢٠١٥ ستتعرض لتقويض شديد.

وترحب غيانا بتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨، الذي يسترعي الانتباه إلى أهمية الزراعة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. وكما يلاحظ التقرير، بينما يعيش ٧٥ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية في البلدان النامية، لا يخصص للزراعة سوى ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وهو يلاحظ أيضا أن النمو المسجل في الناتج القومي الإجمالي الناشئ عن الزراعة يؤثر في تحقيق زيادة دخل الناس الذين يعانون من الفقر المدقع بمقدار أربعة أضعاف أكثر من النمو الذي يتحقق خارج القطاع الزراعي. وبالتالي، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للجهود المقبلة في تمويل التنمية هو زيادة مستويات الاستثمار في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تشرفت غيانا باستضافة اجتماع وزراء مالية الكمنولث. وأسفر عن المناقشات التي أجريت في الاجتماع الإقرار بأن لآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ تداعيات سلبية خطيرة على نمو وتنمية الدول الصغيرة وعلى اقتصادات البلدان الضعيفة من الناحية البيئية. ومن على هذا المنبر، أؤكد مجددا على النداء الذي أطلقه وزراء مالية الكمنولث من أجل بذل جهود عالمية لتعبئة الموارد المالية بغية دعم تلك البلدان من خلال أطر مشتركة.

ولكفالة تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تتزامن زيادة تدفقات الموارد مع تعزيز الاتساق في السياسات العامة الاقتصادية والتجارية والبيئية على الصعيد العالمي. وآثار انعدام الاتساق واضحة تماما للبلدان الصغيرة مثل بلدي، والبلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي التي شهدت مؤخرا التفكيك المتسرع للأنظمة التفضيلية المعنية بالسكر والتجارة دون وضع الترتيبات الانتقالية المناسبة. وسنحتاج إلى مزيد من الموارد الإضافية الجديدة لتحديث قطاعاتنا الإنتاجية حتى يتسنى لبلداننا التنافس في الاقتصاد العالمي.

وإذ نتطلع إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيعقد في السنة القادمة بالدوحة، يجري تذكيرنا بأن الوعد بتحقيق التنمية الذي قُطع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية لم يتم بعد الوفاء به. ويتيح لنا جميعا هذا المسار الجديد صوب الدوحة فرصة أخرى لكفالة وضع الآليات اللازمة للوفاء بالتعهد المتمثل في جعل التنمية في صلب جدول الأعمال المتعلق بالتجارة الدولية. وعلينا معالجة التحديات الخاصة المتعلقة بالدول الصغيرة معالجة تامة في ذلك الإطار.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بأهم سؤال كان قد طرح، إن لم تخني الذاكرة، في مونتيري. وذلك السؤال هو: كيف نكفل أن يتم الوفاء فعلا بالالتزامات التي تعهد بها شركاؤنا الانمائيون؟ وأعتقد أن هذا السؤال يظل وجيها اليوم كما كان وجيها حينذاك، لأن العديد من الأطراف في المجتمع الدولي، كما بينت التجربة، يكثر من إطلاق الوعود ويتخلف عند التنفيذ. والدرس الذي يجب أن نتعلمه هو أنه، كما تُفرض على الدول المستفيدة الشروط المتعلقة بالتمويل، فإن على البلدان المانحة أيضا أن تكون موضع مساءلة عن الوفاء بما قطعته من وعود. وقد حان الوقت لإدخال آلية للرصد لتقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري وكفالة تعزيز إبقائه على المسار الصحيح. ولا يسعنا بكل بساطة أن نترك توافق الآراء يذهب سدى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماغي دورسي، وزيرة التجارة والصناعة في هايتي.

السيدة دورسي (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): باسم حكومة وشعب هايتي، يود الوفد الذي أتشرف برئاسته بصفتي وزيرة التجارة والصناعة أن يتقدم بأحر التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الحوار الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. كما أود أن أعرب عن صادق شكري للأمين العام على تقريره (A/62/217). وستشكل المعلومات الواردة في التقرير مصدر إلهام لنا ونبراسا نستنير به في مداولاتنا القادمة ونحن نسعى لإيجاد سبل نأمل أن تمكننا من عكس مسار التوجه الحالي بصورة دائمة في الفترة التي تفصلنا عن موعد عقد اجتماع الدوحة وما بعده.

ينعقد هذا الحوار الرفيع المستوى في الوقت المناسب تماما. وأنا على يقين بأن ما سيجري هنا من مناقشات هامة وتبادل للآراء سيفضي بنا إلى استكشاف السبل المناسبة بغية تقييم تمويل التنمية عندما نستعرض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، بقطر، عام ٢٠٠٨.

وفي ذلك الصدد، تؤيد هايتي البيان الذي ألقاه هذا الصباح ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وجمهورية هايتي ملتزمة الآن أكثر من أي وقت مضى بالعملية الجارية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي اتفق عليها قادة العالم عام ٢٠٠٠. غير أن شعبنا، وباعتبارنا بلدا من بين أقل البلدان نموا، يعاني معاناة شديدة من البيئة الاقتصادية الدولية الحالية المتسمة بالتنافسية. وبالمثل، فإن الأوجه الحالية لعدم التوازن على الصعيد الدولي تقصي بلداننا من الفرص التي تتيحها العولمة، إذ تزيل أي إمكانية للازدهار على الأمد القصير.

ونود أن نؤكد على أن أي جهد لزيادة الإنتاجية يتطلب أيضا التضامن النشط الذي يؤدي إلى الأمن والوئام الاجتماعي في أكثر البلدان ضعفا. ولا بد من تحديد الصيغة المناسبة التي يمكنها الحد من أوجه التباين الناجمة عن انخفاض مستوى التنمية الفردية في المجتمعات المبتلية بشتى أنواع المصاعب. ويشكل ذلك خطوة أساسية للبدء بنهج شامل في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال اعتماد اتفاقات شراكة مبتكرة.

إن حضور ممثلين رفيعي المستوى عن المؤسسات المالية الدولية هذا الاجتماع الرفيع المستوى ومشاركتهم الكاملة فيه يجعل من هذا اللقاء الإطار الأمثل للنظر في الخطوات التي كان يتوق إلى اتخاذها جميع مواطني العالم، الذين نتحمل جميعا المسؤولية عن حمايتهم وخدمتهم من خلال سياسات عامة توجد الآمال في تحقيق التنمية المستدامة، مسترشدين في ذلك بنهج يمهد السبيل لزيادة تعزيز الوصول إلى السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية، من أجل الحفاظ على كرامة الرجال والنساء دون استثناء أو تمييز.

وبالتالي، فإنني أوجه نداء صادقا إلى مؤسسات بريتون وودز، وبصفة عامة، إلى جميع شركائنا الإنمائيين كي يولوا الاهتمام الواجب لتقرير الأمين العام، الذي يقيم النقائص المتعلقة بالالتزامات التي تم التعهد بها في توافق آراء مونتيري. ويلاحظ التقرير الخلاف القائم بين أعضاء اللجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية عندما يتعلق الأمر بالتعهد المتمثل في زيادة المساعدة الذي قطع في مونتيري عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن بعض البلدان أوفت بالتزامها، فالبعض الآخر لم يفعل ذلك. وقد أدى الأمر إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٦. والالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ما اتفق عليه أعضاء اللجنة – مع تكريس ٠,٢ في المائة من تلك المساعدة لأقل البلدان نموا – ما زال بعيد المنال. ويتعين أن توجه جميع هذه الجهود وكل طاقاتنا إلى حشد جميع المصادر الممكنة للتمويل بغية التصدي لتحدي تحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، من أجل مصلحتنا والأجيال الناشئة والمقبلة.

ويعرب وفدي عن تأييده الثابت للإعلان المتعلق بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية، الذي أصدرته المجموعة الرائدة المعنية بمساهمات التضامن من أجل التنمية، الذي يتخذ من فرنسا مقرا لأمانته الدائمة وتتولى رئاسته السنغال. كما يرحب بلدي بالرعاة الآخرين، للمبادرة، وخاصة البرازيل والنرويج، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالرغم من حالتنا المثيرة للقلق، كوننا البلد الوحيد الأقل نموا في منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي، فإن جمهورية هايتي نجحت في تحقيق استقرار الاقتصادي الكلي. ولم يمكّن انخفاض مستوى المدخرات الوطنية سكاننا من فهم الجهد المتميز، ناهيك عن تقديره، الذي تضطلع به حكومة هايتي، التي تكافح اليوم بقوة ضد الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذا يشكل تعبيرا عن الإرادة

السياسية التي يبديها الرئيس رينيه بريفال ورئيس الوزراء جاك – إدوارد أليكيس في قيادة حكومة الانفتاح القائمة حاليا، والتي يشرفني أن أكون جزءا منها، بصفتي ممثلا لتحالف سياسي كان منافسا للرئيس في الانتخابات الأخيرة.

أما بعد، فمن الصحيح أن الإرادة السياسية والقوة الإدارية الحاليتين تضمنان تهيئة مناخ اجتماعي – سياسي هادئ يكون مؤاتيا للاستقرار. كما أن من الواضح أن البلد سيجد أن من العسير تحقيق النمو والقضاء على الفقر، اعتمادا على موارده الذاتية وحدها.

وقرر قطاع التجارة والصناعة في السنة المالية الجديدة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تكثيف تشجيع الوحدات الصغيرة للإنتاج والخدمات، التي تدعمها الائتمانات المالية التي تقدم إليها على أساس الأولوية، وهي تنتج للاستهلاك المحلي ولمبيعات التصدير على حد السواء. وتم اختيار هذه الاستراتيجية استجابة للاتجاهات السياسية والمؤسسية، على المستويين الوطني والإقليمي، في ما يتعلق بتوسيع الوحدات الصغيرة للإنتاج. وتتمثل النتائج النهائية المتوقعة في توسيع القاعدة الضريبية. وإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة بإعادة تأهيل شبكات الطرق وإنشاء مركز لتسهيل الاستثمار. وتم تنقيح قانون الاستثمار بغية اجتذاب الاستثمار المباشر. وأضفي الطابع المؤسسي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكل هذا يبين أن هايتي تسير على الطريق الصحيح المؤدي إلى بلوغ هدفها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونعتقد أنه يمكن للتجارة الدولية أن تصبح القوة الدافعة للتنمية المستدامة. وبالتالي نتوقع أن توفر المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الدوحة وأنشطة المساعدة التجارية نظاما حقيقيا تجد فيه منتجاتنا إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويكون متحررا من التعريفات الجمركية ومفضيا إلى إزالة حواجز وممارسات تجارية معينة تعرض التجارة للخطر. واليوم، فإن توجيه اللوم أو التنديد بالممارسات لا يشكلان الأسلوب الأمثل. ونحن جميعا، الأغنياء والفقراء، نتحمل المسؤولية عن تهيئة الظروف لتحسين حياة الجميع في سلام وأمن. ونريد أن نقوم بهذا العمل، ويتعين علينا أن نقوم به، ويحدوني الأمل في أن نتمكن من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل زيفارغو لينغ، وزير الدولة للمالية في جزر البهاما.

السيد لينغ (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): أقدم خالص التحيات إلى هذه الجمعية من حكومة كومنولث جزر البهاما وشعبها. وأشيد بالأمم المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تمثل متابعة أخرى للاجتماع الأصلي الذي أفضى للتوصل إلى توافق للآراء من جانب رؤساء الدول والحكومات في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢.

وترحب جزر البهاما بفرصة المشاركة في الحوار الرفيع المستوى لهذا العام. ويحدونا الأمل في أن تمكننا هذه الجلسة من أن نتجاوز الحوار مع تقاريره للمتابعة وأوراقه واجتماعاته إلى إحراز نتائج فعلية للإجراءات الستة الرائدة في مجال السياسات التي اعتمدها رؤساء الدول في الاجتماع الأول الذي عقد في مونتيري. وبصراحة، يحدونا الأمل، أولا، في تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية فعلا؛ ثانيا، تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ ثالثا، تحقيق التنمية باستخدام التجارة الدولية بوصفها محركا؛ رابعا، زيادة التعاون الدولي و التقني من أجل التنمية؛ خامسا، معالجة مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية؛ سادسا، معالجة المسائل المزمنة وتعزيز اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية بغية دعم التنمية.

وإذا أنجزنا هذه الأعمال، فإن الاجتماع المقرر أن يعقد في الدوحة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ سوف

يكتسي معنى جديدا، ومعنى حقيقيا. وإذا أحرزت المداولات التي تجري هنا وخلال الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل تقدما حقيقيا، سنمكن رؤساء دولنا في مؤتمر استعراض من اتخاذ قرارات جوهرية تفضي إلى إحراز تقدم حقيقي في معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية الدولية المستمرة التي تبتلي عالمنا الآن.

ولا بد لي أن أذكر أنه ضمن الإجراءات الستة في مجال السياسات التي أبرزت في مونتيري، وجميعها إجراءات هامة، تنحاز جزر البهاما بشدة إلى ثلاثة إجراءات هي: أولا، تعبئة الموارد المالية المحلية؛ ثانيا، تعبئة الموارد الدولية، وخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي؛ ثالثا، زيادة التعاون الدولي والتقني من أجل التنمية.

إن تجربة جزر البهاما زاخرة بمكافآت التركيز على هذه العناصر الثلاثة. ومع أننا لا نملك موارد طبيعية منتجة للثروة، مثل النفط والكاربون والذهب والماس، فإن لدينا شعبنا. وباستخدام الأموال المحلية للاستثمار في التعليم والصحة والتكييف الاجتماعي لشعبنا، تمكنا من إنشاء مزية نسبية في عدد من القطاعات الدولية للخدمات.

وبالمثل، وبإرساء أساس قوي لسيادة القانون مع ما يلازمها من حماية لحقوق الملكية الخاصة وبالترافق مع اتخاذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي والالتزام بالمثل الديمقراطية التي تحقق استقرارا سياسيا دائما، تمكننا من اجتذاب بلايين الدولارات في شكل استثمار مباشر أجنبي داخلي أدى إلى تحفيز النمو والتنمية في دولتنا لأكثر من نصف قرن.

ونؤمن إيمانا ثابتا بأن البلدان النامية مثل بلدنا لا بد أن تركز باستمرار على هذه الأساسيات في سعيها لتحقيق المزيد من التنمية. وفي الواقع، نحن نؤمن أيضا بأن زيادة التعاون الدولي والتقني من جانب المؤسسات الإنمائية الدولية سعيا لتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية هي أهم الاحتياجات الرئيسية القائمة بالنسبة للبلدان النامية التي تتمتع بالفعل ببعض المكاسب بسبب التوسع المستمر في الاقتصاد العالمي وبالأخص بالنسبة للبلدان التي لم يكن لها نفس الحظ.

وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، شهدنا تجديدا وتوسيعا لاقتصاد جزر البهاما مكنت منه الاستثمارات الوطنية في بنيتنا التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أطرنا الاستراتيجية للسياسات والنظم المحاسبية الوطنية و تعزيز إطارنا التشريعي في مكافحة الفساد وغسل الأموال والإرهاب. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، تعتزم جزر البهاما أن تواصل السير على هذا الدرب بوضع سياسات سليمة لزيادة العمالة والمشاريع التجارية والملكية المحلية في الاقتصاد؛ وتحقيق نمو اقتصادي متوازن في الأرخبيل؛ وزيادة الاستثمارات في هياكلنا الأساسية الاجتماعية وحماية بيئتنا وتراثنا لأجيال الحاضر والمستقبل.

كما أن جزر البهاما اغتنمت الفرص التي وفرتها العولمة بالسعي للمشاركة في النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية. غير أننا سنظل نواجه التحديات الشاقة الناجمة عن صغر مساحة بلدنا وما يرافق ذلك من مكامن الضعف.

وعلاوة على ذلك، فإن محاولاتنا لبناء القدرات تقيدها، في بعض الأحيان، نظام الإدارة العالمي واختلالات النظم التي تحبط الاندماج بصورة مُجدية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤكد جزر البهاما من جديد على الحاجة إلى مزيد من النظر في هذه المسائل لجميع البلدان النامية داخل إطار عملية مونتيري.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هانسون (أيسلندا)

إن إصلاح إدارة النظام الاقتصادي العالمي لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية مسألة بالغة الأهمية لجزر البهاما. وثمة حاجة أكيدة لاتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة والواقعية لضمان التمثيل الفعال والدائم للبلدان النامية، ولا سيما الصغيرة منها، في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية.

لقد حضرت مؤخرا اجتماعين، هما اجتماع وزراء مالية الكومنولث واجتماع صندوق النقد الدولي. ويسرني أن أشير إلى أن آراء المشاركين توافقت في كلا الاجتماعين على ضرورة التحرك في ذلك الاتجاه. وجزر البهاما تعترف بالجهود المبذولة لتحقيق التوازن والتكافؤ في الطريقة التي يدار بها العديد من المؤسسات المالية الدولية. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس محافظي الصندوق في عام ٢٠٠٦ بشأن إصلاح حصص المساهمة والتصويت، وكذلك مشروع البنك الدولي في عملية إصلاح الحُكم، ونتطلع إلى مواصلة العمل في ذلك الصدد.

وفي نهاية المطاف، نحن نسعى إلى التخفيف من محنة شعوب عالمنا. ونريد خلق بيئة يمكن فيها للطفل أو الطفلة في كل قرية صغيرة كانت أم كبيرة وكل وحدة إدارية ومدينة أن تحقق إمكاناتها. وللوصول إلى ذلك، لا بد من حشد الموارد المحلية والدولية وإدارتها على النحو الواجب لتحقيق التنمية السليمة. ويكافح عدد أكثر مما يجب من بلداننا لتحقيق هذا الهدف إما لأسباب تاريخية أو لمتطلبات الظروف السائدة. والأمر الصحيح الذي نراه نحن في جزر الباهاما هو أنه توجد موارد محلية ودولية لتغيير الحالة. ويبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أن هناك تصميما دوليا على جعل هذا الأمر ممكنا.

وهذه هي الأسباب التي جعلت جزر البهاما تُقدر عملية مونتيري والولاية التي تخول معالجة المسائل المتعلقة بالنظم من قبيل هذه المسائل. وفي هذا الإطار، ولعدم توفر هيكل إداري رسمي، نحثّ الأمم المتحدة على القيام بدور أكبر في هذه الجوانب من عملية وضع المعايير العالمية وتقييمها. ويجب أن تُعالج قضية البلدان النامية الصغيرة في إطار عملية عادلة ومنصفة وموضوعية وشاملة ويمكن للجميع أن يشارك فيها. ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا عن طريق منتدى يُطبق فيه القانون الدولي، ونحن نتطلع إلى مواصلة الحوار في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيدة كريستينا دوارتي، وزيرة المالية والإدارة العامة في الرأس الأخضر.

السيدة دوارتي (تكلمت بالانكليزية): يقدر الرأس الأخضر أيما تقدير هذه الفرصة للمشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى الذي يمثل منعطفا هاما نحو اختصار الجدول الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعتقد أننا جميعا هنا على اقتناع بأنه من أجل تحقيق الأهداف، يجب على جماعة المانحين أن تُنفذ، ما قطعته على نفسها من التزامات بشأن التجارة وتخفيف الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بل أن تفعل أكثر من ذلك.

وعلى الرغم من تحسن الاقتصاد العالمي، ومع تحقيق البلدان النامية، بشكل عام، نموا في نصيب أفرادها من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة اقتصاداتها الكلية، وإسهاماتها في انخفاض مستويات التضخم والعجز في ميزانياتها الحكومية، لا يزال تقليص القطاعات المالية غير الفعّالة فيها، المقترن بدعم دولي غير كاف؛ يمثلان تحديين أساسيين في الطريق نحو وضع أساس متين للتنمية المستدامة.

ومع أنه كان هناك اتجاه نحو زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في العام الماضي، فإن هذه المساعدة قد انخفضت. وعلاوة على ذلك، فإن توزيعها غير المتناسب، الذي يركز على مناطق أو بلدان معينة، يثير شواغلنا بشأن ما ينجم عن ذلك والتوزيع غير المنصف لثمار التنمية والنمو. وهذا، بالتالي، يقوض تحقيق بعض المناطق لهذه الأهداف.

ونحن، في الرأس الأخضر، على الرغم من أن بلدنا دولة جزرية صغيرة تفتقر إلى الموارد الطبيعية، نؤمن إيمانا راسخا بأن الحكم الرشيد واعتماد سياسة أفضل للاقتصاد الكلي وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، أمور أساسية للتخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب النظم التجارية والمالية الدولية العادلة وتوفر الإرادة القوية لدى الجهات الدولية المعنية فيما يتعلق بالتزاماتها المتفق عليها.

ويعمل الرأس الأخضر بهمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الوطنية بطريقة أكثر ابتكارية وثقة. ومنذ نيلنا الاستقلال في عام ١٩٧٥، أطلقنا حملة للقضاء على الفقر والجوع وأدمجناها في خطتنا الاستراتيجية للتنمية. ويكمن التحدي، بالفعل، في القدرة على ضمان موارد كافية ويمكن التنبوء بها لدعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك القدرة على الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة.

وبما أن الرأس الأخضر، مرشح للخروج من فئة أقل البلدان نموا، هو بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى المساعدة والدعم الإنمائيين كما ونوعا من جماعة المانحين، لكي ينجح في تحقيق تنميته.

ونشيد بالبلدان المانحة على جميع التزاماتها وما بذلته من جهود لمضاعفة مساعدات المعونة وبناء القدرات الفنية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي وصلت مساعداتها بالفعل إلى نسبة ٠,٧ في المائة. وندعو البلدان المانحة التي لم تف بالتزاماتها بعد إلى القيام بذلك.

والمبادرة الإيجابية لتخفيف الديون وإلغائها التي تتيح للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أن تحوّل جزءا أكبر من مواردها الضئيلة لأغراض التنمية، ينبغي توسيع نطاقها لتشمل البلدان المتوسطة الدخل المحتاجة. والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان ذات الدخل المتوسط الذي عُقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧ واجتماع المتابعة الذي عقد في السلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، طالبا المجتمع الدولي بدعم هذه البلدان في جهودها.

إن حكومة الرأس الأخضر مسؤولة عن عملية التنمية في بلدها، ومن أجل ذلك اضطلعنا بعملية إصلاح كبيرة في مجالات الحكم، كقطاعات القضاء والاقتصاد والمالية. ومن هذا المنطلق، قمنا، على سبيل الأولوية الرئيسية، بتهيئة بيئة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أنه من الأمور الأساسية إكمال ذلك بالمساعدة التقنية المبتكرة والشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص بغية تعزيز الحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

والتركيز على الحكم الرشيد الذي تؤمنه مبادئ المساءلة والشفافية هو الركيزة لنهج حكومة الرأس الأخضر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذه الغاية، سلكت الحكومة طريق الإصلاح الشاق في مختلف القطاعات العامة والخاصة، مما شكل ركيزة للنمو بلغ ١٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٦، وبلغ متوسط النمو ٧ في المائة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، مما يتوافق مع مستوى النمو الذي حددته

استراتيجية تخفيف الفقر للإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن إسهام هذا النمو في تخفيف الفقر تبينه المؤشرات الأساسية الأخيرة لرفاه مجتمع الرأس الأخضر. واسمحوا لي أن أقدم للجمعية العامة بعض الأرقام. فقد وصل معدل القراءة والكتابة في بلدي إلى ٧٩ في المائة. وبلغ معدل الوصول إلى الخدمات الصحية في أقل من ٣٠ دقيقة ٧٤ في المائة. وبلغ معدل الوصول إلى مدرسة ابتدائية – مدرسة تبعد عن مكان الإقامة أقل من ١٥ دقيقة – ٧٠ في المائة.

ولا يمكن لنتائج هذا الأداء الجيد نسبيا أن تكون مضرة للرأس الأخضر، ولا بد لمجتمع المانحين أن يظل مشاركا في مسعى الرأس الأخضر نحو تحقيق التنمية وتخفيف الفقر. فحالة الضعف ما زالت موجودة إلى حد كبير. وخروج الرأس الأخضر من مجموعة أقل البلدان نموا لا ينبغي أن يتخذ دليلا على أن الرأس الأخضر لم يعد بحاجة إلى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، لأن ذلك يؤدي إلى نسف كل النتائج التي تحققت.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرة على تعزيز التجارة، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا، ينبغي أن تقطع التزاماتها بحذر ووفقا لمستوى تنميتها ولحاجتها إلى الاحتفاظ بالقدرة على تنفيذ السياسة الإنمائية المناسبة والمحبذة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم وصول البلدان النامية التي تعاني من الإعاقات إلى الأسواق العالمية في بيئة تزداد طبيعة العولمة فيها. ومن الأهمية بمكان إنهاء إعانات دعم التصدير، مما سيقلص إلى حد كبير التدابير المشوهة للتجارة، وينبغي للمساعدات التجارية أن تكون مكملا أساسيا لتحرير التجارة بغية تحقيق التنافس الدولي.

ومن المحتم إصلاح هيكل النظام المالي الدولي، حيث أن صوت الأضعف والأشد حاجة لا يراعى على النحو الواجب. وينبغي للبلدان النامية أن تكون مشمولة في عملية اتخاذ القرار، ومن الحيوي التأكد من أن المعايير والمدونات متسقة فيما بينها، على أن تكون من المرونة بحيث يتم تطبيقها الفعّال في النظم المالية المتطورة والأقل تطورا على حد سواء.

وخلاصة القول، إن الجهود والردود الجماعية وحدها يمكنها أن تجد حلا لمشاكلنا وتحدياتنا المشتركة، وهي استئصال الجوع والفقر والمرض وآثار تغير المناخ. ووحدها الشراكة العالمية القوية والتعاون على كل المستويات يمكنهما أن يحققا الأهداف الإنمائية للألفية وهو ما التزمنا به جميعا. ونحن نتطلع إلى مؤتمر الدوحة المعني بتمويل التنمية الذي سيُعقد في قطر، وإلى المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المساعدة الذي سيُعقد في أكرا عام ٢٠٠٨، والذي سيتيح فرصة لإحراز تقدم إضافي.

وأشكر الأمين العام على التقارير الشاملة المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأشكر الرئيس على جمعنا في هذا الحوار الهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلم الآن لسعادة السناتور إدغاردو أنغارا من الفلبين.

السيد أنغارا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة الفلبين، نرحب بهذا المؤتمر الهام الذي يُعقد تمهيدا لاستعراض توافق آراء مونتيري في العام المقبل.

وتؤيد الفلبين بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نشيد بالأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري (A/62/217)، وعلى دعوته العاجلة إلى البلدان

المانحة بأن تفي بالتزاماتها بالمساعدة وتأكيده على حشد الموارد الداخلية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وكما أبرز تقرير الأمين العام، لئن حدثت زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ توافق آراء مونتيري، فإن تدفقات المساعدة اتسمت بالانتقائية وعدم اليقين. وهناك العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي لم تتلق سوى قدر ضئيل من المساعدة، ولكن عددا قليلا من البلدان شهد ارتفاعا في تدفقات المساعدة. فالمساعدة الإنمائية الرسمية للفلبين، على سبيل المثال، شهدت انخفاضا مستمرا خلال السنوات السبع الماضية. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية ٢٩ في المائة من ١٣,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك ارتفع الناتج القومي الإجمالي للبلد في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ بمعدل قياسي بلغ ٦,٩ في المائة، وهي أكبر زيادة منذ عام ١٩٩٩، وبذلك فاق في أدائه الاقتصادات الآسيوية الأخرى في المنطقة.

إن الانخفاض المستمر الذي تشهده الأسواق في أسعار الفائدة يساعد على تسريع أنشطة القروض المصرفية وتحفيز الاستثمارات. وهناك اتجاه تنازلي في التضخم بحيث سجل ٢,٢ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو أدنى معدل خلال عقدين. وقد سجل البيسو، عملة بلدي، ارتفاعا في قيمته، وحدث ذلك بسبب زيادة قوية في تدفقات الدولار من السندات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالمثل، أسهم الكسب من الصادرات القوية ومن تحويلات العمال في خارج البلد في قوة النقد ونمو الاحتياطي الدولي. وقد بلغت العمالة معدلا فاق ٩١ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، مقابل ٨٩,٧ في المائة خلال الأعوام الستة الماضية. وهبط العجز في الميزانية من ٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٤ بليون دولار في هذا العام.

والمسؤول عن هذه المكاسب الاقتصادية، في المقام الأول، هو جهود الاعتماد على الذات في زيادة الإيرادات المحلية من خلال الإصلاح النقدي والمالي. ومع إرساء الأسس القوية للاقتصاد الكلي، شرعنا في الإصلاح عن طريق التشريع لحشد الموارد الداخلية وتعزيز أسواق رأس المال.

ولكننا لا نستطيع أن نشعر بالرضا عن النفس. وعلينا أن نحافظ على النمو السريع وأن نعزز روح التنافس.

وأهم من ذلك، أنه يتحتم علينا أن نحول مكاسبنا المالية إلى استثمارات أكبر، وفرص عمل أكثر ومداخيل متزايدة ونسب أدنى للفقر.

لذا، فإننا نستثمر في الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الصحة، والتعليم، والبنية التحتية والحكم الرشيد، وبالتحديد، تدابير مكافحة الفساد. والأولوية العليا لدى الحكومة هي التعليم. وإننا نعمل على تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية – لضمان إنهاء جميع الصبيان والفتيات مساقا كاملا من التعليم الأولي. ونحن ندعم مدرسة التعليم الأساسي لمنطقة ميندناو الإسلامية، ونعزز العلوم والتكنولوجيا والهندسة.

وفي مجال الصحة، وهي الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي خفض وفيات الأمومة، هو برنامجنا الرئيسي، ووفيات الأطفال آخذة في الانحسار، لكننا لا نزال حريصين على ضمان أن تكون تغطية التحصين شاملة.

ولتحسين بنيتنا التحتية، سوف نستثمر ٣٧,٨ بليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة في برامج الطاقة والكهرباء، فضلا عن الطرق، والجسور، والسكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري. والمكاسب المستدامة من جهودنا في التعليم، والصحة والبنية التحتية، شأن الجوانب الأخرى من

جدول الأعمال الإنمائي، ستعتمد على الحكم الرشيد وجهود مكافحة الفساد.

إن أداءنا الاقتصادي منحنا الفرص لترسيخ نمونا. لكننا نواجه تحديات لا بد لنا من الاستجابة لها. وانسجاما مع تقرير الأمين العام، ستواصل الفلبين تحسين المداخيل والمدخرات التي توفر قاعدة الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات البشرية والاجتماعية والمادية. وسنعمل أيضا على تقاسم الثروة والدخل على نحو أكثر إنصافا بإجراء إصلاحات في مجال الوصول إلى الموارد المالية، والإسكان والخدمات الاجتماعية.

وستزيد حجم إيرادات القطع الأجنبي بتنويع وتحسين صادراتنا، فضلا عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية العالية الجودة، بينما نعبئ المساعدة الإنمائية الخارجية من قطاع العمل التجاري المحلي، والمجتمع المدني في الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والشراكات العالمية، وبتوسيع استخدام أدوات مثل تحويلات الديون للتنمية أو للحفاظ على الطبيعة.

علاوة على ذلك، سننفذ مبادرات لإصلاح الميزانية بتحويل تركيز عملية الموازنة من المدخلات إلى النتائج، عبر تعزيز الشفافية والمساءلة.

لكننا نحث الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو على مواصلة التزامها بمبادئ إعلان باريس الذي سيتخلص من المعونة المشروطة والمشاريع المسيرة من المانحين، كتلك التي لا نزال نراها في الفلبين؛ وعلى مراجعة مفهوم استدامة الديون وتحويله من القدرة التقليدية على الدفع إلى مفهوم منع تسديد الديون من إعاقة البلدان عن تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية؛ وعلى دعم تعاون بلدان الجنوب في الشراكة مع الاقتصادات الناشئة والبلدان المتقدمة النمو. وأخيرا، وهذا ما نحث عليه بقوة، أن تقوم الوكالات المتعددة الأطراف، بالتنسيق مع البلدان المانحة، بزيادة التزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية التي توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتصدق عليها.

إننا نأمل أن نرى مبادئ إعلان باريس معمولا بها إلى حين استعراضنا لتوافق آراء مونتيري في الدوحة في السنة المقبلة على الأقل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه كامارغو، نائب وزير الاستثمارات العامة والتمويل الخارجي في بوليفيا.

السيد كامارغو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): إن بوليفيا تعرب عن تقديرها وشكرها للأمم المتحدة على هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وهي قد شرعت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في إحداث تحول أساسي لدولتنا، برئاسة إيفو موراليس أيما، بإعادة توجيه التنمية وتركيزها نحو جعل اقتصادنا ديمقراطيا شاملا، ومتعدد الثقافات، ومتنوعا. وهذا التحول يجد قواعده المفاهيمية والاستراتيجية في خطة التنمية الوطنية وفي الإرادة الصادقة بأن تفيد التنمية أفقر القطاعات وأكثرها تهميشا في المجتمع، فضلا عن السكان الأصليين.

وتقوم هذه الخطة على مفهوم العيش الكريم، وهو جزء من ثقافاتنا الوطنية والأصلية، التي ترى العالم برؤية تذهب إلى ما بعد الأشكال التقليدية للتنمية. ويمثل مفهوم العيش الكريم دعوة إلى إضفاء الطابع الإنساني على التنمية، من منطلق أن الإقرار بذلك التنوع الثقافي يجعل المسؤولية والواجبات الاجتماعية أمرا ممكنا في الإدارة العامة. وبذلك، تصبح التنمية عملية جماعية لصنع القرارات، ويصبح العمل الاجتماعي وكيلا، وليس مجرد وسيلة لنقل الإرشادات الموجهة من مواقع عليا.

وتهدف بوليفيا إلى إقامة دولة كريمة، ومنتجة، وديمقراطية وموحدة وذات سيادة، بوصفها شرطا مسبقا لبناء مجتمع جديد قائم على نموذج اقتصادي – اجتماعي، يكمّل فيه كل من الدولة والسوق أحدهما الآخر، وتعمل فيه الشركات البوليفية العامة والخاصة، إلى جانب الشركات الأجنبية والأسواق الداخلية والأجنبية.

ومن هذا المنطلق، تعتبر خطة التنمية الوطنية النمو الاقتصادي عملية تعزيز وتدعيم وتفاعل بين الكيانات؛ شأن صياغة شبكات التبادل والتفاعل بين الثقافات؛ وشأن تحفيز أشكال من المجتمع ومن العيش معا، وشأن استحداث آليات وأُطر مؤسسية لحماية التنوع والحقوق في عملية إنتاجية ما، واحترامهما وتعزيزهما.

وانسجاما مع إعلان موقف مجموعة ريو، الذي يعتبر أن كل بلد مسؤول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق، خطط أعضاء مجموعة ريو عموما، وبوليفيا خصوصا، لتضمين هذه السياسة والاستراتيجية الإنمائية في خطتهم للتنمية الوطنية. وفي هذا السياق، تشكل التجارة الأجنبية والعلاقة مع المجتمع الدولي دعامتين أساسيتين لهذه الخطة الإنمائية، كما تشكل جوهر بوليفيا ذات السيادة. إن هذه الاستراتيجية تتطلب أن تكون المنظمات المالية الدولية، والبلدان والحكومات المتعاونة مع بوليفيا حلفاءنا في هذا الهدف.

ومن جهة أخرى، إن البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصناعية أسواق محتملة للمنتجات البوليفية. فإذا فتحت تلك البلدان أسواقها، وسهلت التجارة، ورفعت القيود عنها، فإن ذلك كله سيؤدي إلى تنوع إنتاجنا وتكنولوجيتنا، بحيث يمكننا أن نذهب إلى أبعد من كوننا بلدا يصدّر المواد الخام وحسب. ومنح قيمة متزايدة لموادنا الخام هو المقدمة الأساسية لجوهر الخطة البوليفية للإنتاج.

إن بوليفيا، البلد ذا الغنى الطبيعي، والإيكولوجي، والثقافي والبشري الواسع والمتنوع، إثباتا لمستوى حكمتها، تود أن تقدم الضمانات للاستثمار الأجنبي، ما دام هذا الاستثمار يحترم القرارات التي تتخذها دولة كريمة وذات سيادة، ويتقيد بها.

ولقد عدلت بوليفيا خلال السنوات الثلاث الماضية نمط موارد تمويل تنميتها. فنحن نركز الآن على الموارد الداخلية أكثر من الموارد التي ترد من التعاون الدولي والمتعدد الأطراف والثنائي، سواء كانت موارد نسدد أثمانها أو لا نسددها. ولذلك، نود أن نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أن بوليفيا، ورغم أننا نشهد عصرا اقتصاديا جيدا، لا تزال بحاجة إلى التعاون الدولي إذا أُريد لتنميتنا أن تكون مستدامة.

وبالنسبة إلى بوليفيا، كان توافق آراء مونتيري بلا شك خطوة هامة إلى الأمام في معالجة مشكلة تمويل التنمية. وبينما كانت هناك زيادة في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية، فلا شك في أنه ما زال يتعين بذل الكثير من الجهود قبل أن نتمكن من تحقيق أهدافنا. ولهذا، تعتقد بوليفيا أنه يجب علينا مواصلة جهودنا لتحسين آلية متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، مع أخذ مؤتمر الدوحة المقبل في الاعتبار. وفي هذا السياق، تعتقد بوليفيا أنه من المهم تشجيع إصلاح النظام المالي العالمي بشكل أكبر، وذلك من خلال غرس قدر أكبر من الوعي الاجتماعي فيه والمشاركة الفعالة لجميع البلدان في منظمات التمويل الدولية. ومن الضروري كذلك أن نزيل الحواجز والإعانات التي تفسد التجارة، لأنه ما زالت هناك تفاوتات تضر البلدان النامية. هذه هي التحديات التي ستدفعنا إلى إظهار مستوى عال من الإرادة السياسية في الدوحة.

أخيرا، تؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طلعت عبد المالك، نائب وزيرة التعاون الدولي في مصر.

السيد عبد المالك (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على رعايتكم لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، وأعرب عن تأييد مصر لما ورد في بيان وفد بنن الذي ألقاه نيابة عن المجموعة الأفريقية، وبيان وفد باكستان الذي ألقاه نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد شهدت الأعوام السابقة العديد من الاجتماعات حول قضايا التنمية، إلا أنه لن يتسنى إحراز تقدم في التعامل الدولي مع هذه القضايا دون توافر الإرادة السياسية على المستويين الوطني والدولي. فقد حققت الدول النامية تقدما كبيرا خلال السنوات الماضية على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يفرض التزامات موازية على الدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها في هذا الصدد، وأخص منها ما يلي.

أولا، خلق بيئة دولية مؤاتية ومكملة لجهود الدول النامية بغية تعزيز قدراتها في مختلف مجالات التنمية، بما في ذلك تطوير الموارد البشرية، مع الحفاظ على مساحة كافية لتلك الدول توازن خلالها بين التزاماتها الدولية وسياساتها الداخلية.

ثانيا، توسيع نطاق ومجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العدد الأكبر من الدول النامية، مع تكثيف المساعدات الفنية من قبل هيئات المجتمع الدولي لمساندة جهود هذه الدول في تطوير قواعد وقوانين الاستثمار، وتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية. ومن المهم تكثيف التعاون الدولي المساند لتزايد تدفقات الأموال بين دول الجنوب في إطار التعاون بين هذه الدول بما فيه التعاون الثلاثي.

ثالثا، اتخاذ خطوات جادة لتحقيق انفراج في جولة مفاوضات الدوحة التجارية ذات الأهداف التنموية، وتطالب مصر كذلك بتكثيف المساعدات الفنية الدولية للدول النامية في مجال تجارة الخدمات الذي يتوقع أن يتزايد نصيبه من إجمالي حجم التجارة الدولية.

رابعا، تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي لصالح تمويل التنمية، خاصة في الوقت الذي لم يحظ إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات بالتنفيذ الفعال حتى الآن. ويتطلب ذلك إنشاء آلية دولية تراقب تنفيذ التعهدات الدولية، كما يتطلب توفير التمويل لأنشطة الأمم المتحدة التنموية. وترحب مصر بالجهود الدولية للبحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية لاستكمال مساعدات التنمية وليس لاستبدالها، كما ترحب بالمبادرات الفردية لمحاربة الفقر، مثل المساهمات المقدمة من جانب القطاع الخاص، على غرار بيل غيتس، ووارن بافت، وتد تيرنر، وغيرهم.

خامسا، ضرورة إيجاد وسائل مبتكرة للتعامل مع قضية خدمة الدين الخارجي. ونشير هنا على سبيل المثال إلى مبادلة الديون التي نطبقها بنجاح في مصر. كما تجدر الإشارة إلى بطء التقدم في تنفيذ مبادرتي الدول الفقيرة المثقلة بالديون وخفض الديون المتعددة الأطراف للدول الأقل نموا، وعدم شمولهما لمديونية الدول المتوسطة الدخل. ونوصي بإنشاء آلية دولية تضم جميع الدائنين لمعالجة الديون بشكل

متكامل ومؤسسي تحكمه قواعد تخرج عن إطار المشروطيات، وتزيد من فرص الدول النامية في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

سادسا، الإسراع في إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي عن طريق، أولا، زيادة مشاركة الدول النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وثانيا، وضع الضوابط اللازمة لمواجهة التقلبات والأزمات الدولية، والحيلولة دون انتشارها في مناطق أخرى لمنع تكرار ما حدث مؤخرا بسبب أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة على سبيل المثال. وثالثا، تطوير خدمات مؤسسات التمويل الدولية على نحو يستجيب للاحتياجات المتنامية للدول المتوسطة الدخل.

وقد حققت مصر، باعتبارها دولة متوسطة الدخل، تقدما في العديد من مجالات الإصلاح، من خلال تطوير قوانين الجمارك والضرائب، وتعديل قواعد الاستثمار، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، من خلال التعاون مع البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، إلى جانب إصلاح القطاع المصرفي والإسراع بوتيرة الخصخصة، الأمر الذي وضع مصر على رأس الدول النامية في مجال الإصلاح الاقتصادي المؤسسي وفق مشروع ''إنجاز الأعمال التجارية'' التابع للبنك الدولي، واحتلال مصر مرتبة متقدمة في الأسواق الناشئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، بما يتعدى ١٠ بلايين دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام. وتشير جميع الدراسات إلى أن مصر على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن بناء توافق دولي جديد يتطلب قيادة واعية من الأمم المتحدة لرسم وتنفيذ الأهداف التنموية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، خاصة أن هناك تحديات تنموية جديدة يتعين تكاتف الجهود الدولية لمواجهتها، منها تمكين المرأة، وحقوق الطفل، وقضايا الأمراض العابرة للحدود، والحد من ظاهرة تغير المناخ، وتطوير التعليم والتدريب لتوفير الفرص الملائمة والعمل اللائق للسيطرة على ظاهرة الهجرة والقضايا المرتبطة بها، سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة لها.

ويقودنا كل ذلك إلى أن نخرج من هذا الاجتماع وقد اتجهت إرادتنا السياسية لتعزيز دور الأمم المتحدة التنموي بشكل يمكنها من مواكبة جدول الأعمال الدولي المتنامي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وسيتقدم وفد مصر خلال الفترة المقبلة باقتراحات محددة حول تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغاي ستورتشاك، نائب وزير المالية في الاتحاد الروسي.

السيد ستورتشاك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر وإياكم موقف الوفد الروسي بشأن تمويل التنمية وتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية.

إن تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية مؤخرا في عدد كبير من البلدان النامية ظاهرة فريدة. فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض ٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ولم يسبق في تاريخ البشرية أن أُتيحت الفرصة لمثل هذه الفئات الكبيرة من السكان كي تتغلب على الفقر. وإذا نجحنا في الإبقاء على التوجهات الحالية وكفالة استقرار التنمية، فإن العالم سيصبح مكانا مختلفا تماما في ظرف مجرد بضعة عقود – ولن يستغرق ذلك قرونا، كما كان الأمر في الماضي.

وفي ذلك الصدد، نعتبر الاجتماع الذي سيُعقد في الدوحة واحدا من الأحداث الرئيسية الرامية إلى كفالة التنفيذ العملي للمبدأ المتمثل في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

ونفهم أن المؤتمر سيقوم بتحليل التقدم الذي أحرزته جميع الأطراف في تنفيذ اتفاقات مونتيري، وسيؤكد مجددا الأهداف الرئيسية في مجال تمويل التنمية، وسيحدد المصاعب في تنفيذ جدول أعمال ما بعد مونتيري ووضع تدابير للتغلب عليها.

ونعتقد أن المؤتمر القادم ينبغي أن يؤكد أهمية الخطوات المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تعبئة الموارد المحلية باعتبارها أساس كفالة النمو الاقتصادي واستئصال الفقر. والمؤتمر مدعو أيضا إلى صياغة اقتراحات المجتمع الدولي بشأن تعزيز فعالية جهود البلدان المتلقية. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأنه ينبغي لمؤتمر الدوحة أن يحيط علما بما يُتخذ من خطوات من جانب عدد من المؤسسات المالية، وخاصة البنك العالمي، ومن جانب بعض البلدان المانحة لمساعدة البلدان المتلقية في بلورة وتنفيذ مشاريع تتعلق بالبنى التحتية الكبرى، وأن يدعو مانحين آخرين إلى الرفع من مستوى الجهود في هذا المجال. وقد فتر الاهتمام بتلك المسائل بصورة كبيرة مؤخرا.

وفي رأينا، ينبغي للاجتماع المقبل أن يركز أيضا على وضع نُهج مبتكرة بغية تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية، من قبيل المرفق الدولي لتمويل التحصين، والتزامات السوق المسبقة بشأن اللقاحات وغيرها. وينبغي أن نقوم بتحليل مزايا ونقائص هذه الآليات ونقيم إمكانات تعميمها في المستقبل. وثمة موضوع آخر للمناقشة يتمثل في تنفيذ النتائج الوسيطة لمبادرات دولية رئيسية أخرى في مجال المساعدة الإنمائية، من قبيل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في أشد البلدان فقرا، التي لا يتم تنفيذها بالسلاسة التي نتوخاها.

وقد تشكل مناقشة الدور المتزايد لما يسمى بالمانحين الجدد في تقديم المساعدة الإنمائية بندا آخر في جدول أعمال مؤتمر الدوحة. وينبغي، بالطبع، للمانحين الجدد والتقليديين العمل يدا في يد لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. غير أنه يجب أن نفهم فهما واضحا بأن توسيع نطاق مجتمع المانحين لا يفتح آفاقا جديدة فحسب، بل هناك أيضا تحديات محددة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي، من قبيل تنسيق وتناغم جهود المانحين ومسألة تفادي زيادة عبء الديون التي تثقل كاهل البلدان المتلقية. ونحن على استعداد للتحضير للمناقشة بشأن تلك المسائل، بالاستفادة من نتائج المناقشات التي عُقدت خلال الرئاسة الروسية لمجموعة الثمانية بشأن دور المانحين الجدد في مجتمع المانحين الدوليين.

ونؤيد تماما المبادئ المشتركة للشراكة العالمية المنصوص عليها، على نحو خاص، في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري، وننوي زيادة إسهامنا في الجهود المشتركة في ميدان المساعدة الإنمائية الدولية.

وفي السنوات الأخيرة، دأب الاتحاد الروسي على تقديم مساعدة نشطة إلى هذه العمليات الدولية. وتخصص ميزانية الاتحاد أموالا لمساعدة أشد البلدان فقرا في العالم من خلال المشاركة في البرامج والمبادرات التي تنفذها المنظمات متعددة الأطراف، وإلغاء الديون على أساس ثنائي، وتوفير المساعدة الإنسانية وتنفيذ المبادرات الروسية التي قدمت خلال الرئاسة الروسية لمجموعة الثمانية. وعلاوة على ذلك، تعزز روسيا مشاركتها في المنتديات الدولية بشأن مسائل تتعلق بفعالية المساعدة الإنمائية.

ويزداد حجم المساعدة الروسية بصورة تدريجية، وحتى دون مراعاة إلغاء الديون، حيث ستبلغ ٢١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية، قُطعت التزامات إضافية يبلغ مجملها ٦٠٠ مليون دولار من أجل القيام، خلال السنوات الأربع

أو الخمس المقبلة، بتمويل مبادرات في مجالات مكافحة الأمراض المعدية، والتعليم، والقضاء على الافتقار إلى الطاقة في البلدان النامية.

ولإضفاء طابع منهجي على النشاط الروسي في مجال المساعدة الإنمائية الدولية على مدى السنوات العشر الماضية، أعد رئيس الاتحاد الروسي وأقر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ خطة لمشاركة الاتحاد الروسي في المساعدة الإنمائية الدولية. وأصبح اعتماد الخطة، التي توجز المبادئ الأساسية لهذا العمل وأهدافه ومقاصده ومبادئه التوجيهية، خطوة هامة في وضع آلية فعالة للمساعدة الإنمائية في الاتحاد الروسي. ولدى الإعداد للوثيقة، تمت على النحو الواجب مراعاة المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن المجتمع الدولي وتوافق آراء مونتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وستكفل الوثيقة وضع أسلوب منهجي في ما يتعلق بأنشطة الوكالات الروسية، وسيوجد نظاما فعالا لتقديم المساعدة الإنمائية والإسهام في تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوخى في البلدان المتلقية للمساعدة الروسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على حرصنا على الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال تمويل التنمية، وأعرب عن الأمل في أن يصبح مؤتمر الدوحة نقطة تحول إزاء استئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آن ستينهامر، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية في النرويج.

السيدة ستينهامر (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): بينما تولي النرويج أهمية بالغة لجميع المجالات الرئيسية الستة لتوافق آراء مونتيري، أود أن أشاطركم اليوم بعض الأفكار بشأن الحاجة إلى الحكم الرشيد بتركيز خاص على الجانب الجنساني. كما أود أن أسلط الضوء على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية وتعزيز الاتساق بين المانحين، وفي ما بين مقدمي المعونة وشركائهم من البلدان.

كما نعلم جميعا، لكننا نادرا ما نشدد على ذلك، فالحكم الرشيد ينطوي على أمور أهم من الديمقراطية الرسمية والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. فتلك عناصر أساسية، غير أنها لا تجدي نفعا في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والحد من الفقر، ما لم تكتمل بتدابير أخرى تتسم بما هو أكثر تحديدا. وأود أن أذكر ثلاثة من هذه التدابير.

أولا، من الحيوي تماما إقامة دولة تتسم بالقوة والشفافية وانعدام الفساد. ويتطلب ذلك الإرادة السياسية والسلوك المناسب في ما بين النخب الوطنية، بما في ذلك الإرادة المتعلقة بفرض المتعلقة الضرائب من أجل تمويل قطاع عام سليم، ودفع أجور مناسبة للمسؤولين في القطاع العام في مؤسسات حكومية قوية وقابلة للمساءلة.

ثانيا، لا بد من وضع سياسة عامة نشطة وطموحة ليس في ما يتعلق بمجال العمل والاستثمار والنمو فحسب، بل أيضا بشأن ضرورة التوزيع العادل وكفالة المساواة في توفير الفرص للجميع. ومع ما للضرائب وتوفير الخدمات العامة من أهمية، فإن تجربة العديد من البلدان قد أظهرت أن أهم العوامل قاطبة في محاربة الفقر هو توفير فرص العمل الكريم. ذلك أن خلق الوظائف وتوافر فرص الترقي وحماية حقوق العاملين كلها عوامل بالغة الأهمية في هذا الصدد.

ثالثا، هناك حاجة إلى سياسات تقوم على المبادرة لتعزيز حقوق وفرص نصف المجتمع في أي بلد دون استثناء: ألا وهن النساء، فلا مجال للحديث عن الحكم الرشيد دون التركيز على المساواة بين الجنسين كهدف صريح، ولقد علمتنا تجربتنا في النرويج أن تعزيز المساواة بين الجنسين سياسة اقتصادية حكيمة بقدر ما هو تعزيز لحقوق الإنسان.

تتحمل المرأة المسؤولية الرئيسية، دون أجر مقابل، في الأعمال المترلية ورعاية الأسرة، الشيء الذي يحتم علينا أن نعير انتباهنا للدور الذي تلعبه النساء ولإمكاناتهن كقوة اقتصادية فاعلة لصالح المجتمع بأسره.

إن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو الموضوع الرئيسي للجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠٠٨، وينبغي أن نتذكر هذا العامل الهام عند معالجتنا لمسألة تمويل التنمية في إطارها العريض.

ما فتئت النرويج، خلال عدد من السنوات، تتجاوز النسبة المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي. وفي سنة ٢٠٠٨ نخطط لبلوغ نسبة ٠,٩٨ في المائة. وهدفنا رفع ذلك إلى ١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ بل وتجاوزها مستقبلا. وقد أعطيت الأولوية، وسيظل الحال على ذلك مستقبلا، لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا.

وتدعم النرويج بنشاط العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما تعطي أولوية خاصة في هذا الصدد للهدفين ٤ و ٥ المتعلقين بخفض معدل وفيات الأطفال وصحة الأم. كذلك نعطي أولوية للهدف ٦ المتعلق بمكافحة الإيدز والملاريا والأوبئة الأخرى، وقد تعهدت النرويج بمساهمة قدرها بليون دولار لتوفير التحصين للأطفال في البلدان النامية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

إننا نقدر للأمين العام التركيز الذي صبه في تقريره على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ختاما، نرحب بكل المبادرات التي اتُخذت بغية تحقيق ترابط منطقي في السياسات، بما في ذلك ما تم حديثا من تعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية فيما يخص العلاقة الهامة بين التجارة والتنمية. ولا شك إن هذا يمثل تطورا عظيما نحو ضمان إدارة أرشد وأكثر تماسكا على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية) أعطي الآن الكلمة لسعادة السيد إب بيترسون، وزير خارجية الدانمرك.

السيد بيترسون (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بتأييد البيان الذي أدلى به مندوب البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

مضت أعوام خمسة منذ أن أبرمنا عهدا في مونتيري بين البلدان الغنية والفقيرة لدعم الأهداف المضمنة في إعلان الألفية، حيث جددت الدول النامية تأكيد عزمها على السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بينما جددت البلدان المانحة التزامها بمساندة تلك الجهود.

وها نحن هذا العام قد بلغنا منتصف الطريق نحو ٢٠١٥. ثمة خبر طيب، ألا وهو أن كل المناطق الجغرافية الرئيسية قد وضعت أقدامها الآن على الطريق الصحيح نحو تقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى دون مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥. وذلك أن كل المناطق على المسار الصحيح إلا واحدة هي أفريقيا جنوب الصحراء حيث تمس الحاجة في الأعوام المقبلة إلى مضاعفة الجهود.

في ميزان السلبيات، نجد أن التقدم الكلي المحرز بطئ للغاية، مما يجعل الرسالة بالغة الوضوح: إن على الدول المانحة والدول النامية على حد سواء أن تضاعف جهودها. وسيكون مؤتمر الدوحة المقبل في عام ٢٠٠٨ عامل تحفيز هام في هذا الصدد.

إن الدانمرك واحدة من خمسة بلدان فقط بلغت – بل تجاوزت – النسبة المتفق عليها عالميا للمساعدة الإنمائية الرسمية وهي ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي. وكما تعلم الجمعية، فإن الاتحاد الأوروبي قد حدد جدولا زمنيا طموحا لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة

للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٥، كما حدد أهدافا أخرى طموحة لتقديم المساعدة لأفريقيا. وتتطلع الدانمرك إلى الترحيب بالزملاء من الاتحاد الأوروبي والآخرين في مجموعة البلدان التي حققت نسبة الـ ٠,٧ في المائة، كما تأمل أن تنضم أيضا دول أخرى مانحة إلى هذه المجموعة في المستقبل.

إن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لا تمثل إلا واحدا من مجهوداتنا، وتظل الحاجة قائمة إلى تحسين نوعية المساعدة، بما في ذلك عن طريق مواءمة وتنسيق المعونة تمشيا مع الالتزامات المضمنة في إعلان باريس.

إن التركيز على الدعم الدولي وعلى ضرورة تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، كمّا وكيفا، يجب ألا يحجب عن أنظارنا النقطة التي أثارتها رئاسة الاتحاد الأوروبي ووافق عليها مؤتمر مونتيري، ألا وهي، بالتحديد، أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية بلد ما تقع على كاهل ذلك البلد نفسه وأن الحكم الرشيد والسياسات السليمة والاستراتجيات الوطنية المدروسة تظل هي أساس أي جهد مثمر لتحقيق نمو اقتصادي لصالح الفئات الفقيرة والقضاء على الفقر. ويبقى أن العوامل الرئيسية في هذه العملية هي:تعزيز الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتوجيه الموارد المالية الحكومية وجهة سليمة، وزيادة المدخرات المحلية، وأخيرا وليس آخرا تشجيع القطاع الخاص على النمو والتحلي بروح المبادرة في مجال الأعمال.

إن الدانمرك تقف بقوة وراء الأهداف الإنمائية للألفية وترى أنه قد آن الأوان لعقد قمة للأمم المتحدة لإعمال الفكر فيما تم إحرازه من تقدم في تحقيق هذه الأهداف.

ومن بين الخطوات الهامة نحو القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على ما هي عليه من تشابك، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. ومن أجل ذلك تنوي الدانمرك أن تركز بصفة خاصة على الهدف ٣ بشأن المساواة بين الجنسين وبصفة خاصة على تمكين المرأة اقتصاديا كأحد المرتكزات الرئيسية لمكافحة الفقر.

وللأسف لم يحدث هذا بعد، ففي كثير من البلدان لا تزال الجهود المبذولة لهذا الغرض أضعف من أن تتمكن من تحرير قدرات النساء الكامنة في مجال الأعمال ليساهمن في تحريك التنمية الاقتصادية. وكثيرة هي الأدلة على أن المرأة لا تتمتع بفرص متكافئة للحصول على الموارد المالية أو الأرض كما أن هناك مظاهر أخرى غير مباشرة للتفرقة ضد المرأة في سعيها للمساهمة في النشاط الاقتصادي الرسمي. ولا يمكن السكوت على هذا الهدر في استعمال الموارد البشرية إذا كنا نرغب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ستسعى الحكومة الدانمركية، بغية التوعية بضرورة تمكين المرأة اقتصاديا وإعطاء الأمر الزخم المطلوب، إلى إنشاء شبكة دولية رفيعة المستوى وأنشطة في عام ٢٠٠٨ تحت شعار ''المرأة وعالم الأعمال'' ويؤمل أن تأتي هذه الشبكة ممثلة لكل أقاليم العالم.

كذلك أود أن أبرز التحدي الكبير الذي يمثله تغير المناخ الذي يتطلب بإلحاح التمويل المناسب في إطار جهودنا المشتركة. لقد أثبت الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن الاحترار العالمي يتنامى وتتسارع وتيرته بأكثر مما كان متوقعا. إن عواقب هذا الأمر ستكون وخيمة وغير قابلة للإيقاف وسيكون تأثير تغير المناخ أقسى على أفقر الفئات وأضعفها رغم أن أفقر البلدان هي أقلها مساهمة في هذه الكارثة.

وتتفاوت قدرات البلدان على الفعل تفاوتا كبيرا، مما يجعل ضروريا للغاية مد يد المساعدة إلى أكثر أفقر البلدان لتمكينها من التكيف مع تغير المناخ والحصول على التقنيات التي تعينها على وضع حد للاحترار. إلا أن الاحترار

العالمي يجب ألا يصرف أنظارنا عن مكافحة الفقر على الصعيد العالمي.

ويجب أن نؤسس جهدنا المشترك على قاعدة ”المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة“، فإن التعامل مع تغير المناخ وتخفيف أضراره أمر مكلف ولكنه ليس أكثر كلفة من تجاهل المشكلة. إن تغير المناخ يمثل تحديا تنمويا، ولا بد من مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية واستحداث طرق مبتكرة لجعل التمويل العام عاملا محفزا لمصادر تمويل أخرى، مثل الاستثمارات الخاصة.

ولا بد من التعامل مع تحدي المناخ من منطلق عالمي. ويسر الدانمرك أن تستضيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وسنسعى، في جملة أمور، إلى ضمان أن تكون مصالح البلدان الأكثر فقرا محل اهتمام في أي اتفاق جديدة. ولا بد أن يكون طموحنا المشترك عاليا. ويجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق فعال ومتعدد الأطراف لما بعد كيوتو. فمؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ يمثل فرصتنا الأخيرة إذا ما أُريد للاتفاق أن يدخل حيز النفاذ بحلول عام ٢٠١٢.

وما من شك في أن هناك حاجة ملحة إلى خطوات متسارعة ومتنامية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا على الصعيد العالمي فحسب، بل وفي أفريقيا جنوب الصحراء. وقد جعل توافق آراء مونتيري من هذا الأمر مسؤولية مشتركة وعلى الدول النامية أن تنتهج سياسات سليمة تجعل تحقيق هذه الأهداف أمرا ممكنا وعلى البلدان المانحة أن تدعم هذه الجهود بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية وبالالتزام الواضح بما ورد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

إن لدينا قاعدة صلبة للبناء عليها، ولكننا مطالبون بأن نبذل جهودا عازمة مشتركة في عدد من المجالات، بما فيها تغير المناخ وتمكين المرأة، لضمان تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة البارونة شريتي فاديرا، وزيرة التنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

البارونة فاديرا (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به زميلي ممثل البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأرحب بشكل خاص بما ورد في بيانه من تأكيد على أهمية تمكين المرأة اقتصاديا لمواجهة الفقر.

إن الأمم المتحدة هي أكثر منابر العالم شرعية وأهمية لمناقشة مصالحنا المشتركة، ولكنني أرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى للنظر في الوعود المشتركة التي قطعناها. قبل خمسة أعوام، اجتمع زعماء العالم في مونتيري بالمكسيك، حيث توصلنا إلى توافق في الآراء بين الأثرياء والفقراء لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. لقد تعهدت البلدان المانحة بزيادة مساعدتها. وتعهدت البلدان النامية في المقابل بتحسين الحكم وحشد الموارد الداخلية وتهيئة الظروف المساعدة للاستثمار والنمو الاقتصادي والرخاء الطويل الأجل للجميع.

ويعتبر عام ٢٠٠٥ علامة بارزة في مجال تمويل التنمية. ففي القمة العالمية هنا في نيويورك، وفي قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز وفي قمة الاتحاد الأوروبي وفي إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة، أكدنا مرة أخرى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مونتيري وحددنا لأنفسنا أهدافا بعينها تقضي بزيادة المساعدات. وها قد آن الأوان للوفاء بتلك العهود.

ومن دواعي فخري أن المملكة المتحدة تفي بالتزاماتها. فمنذ عام ١٩٩٧، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بمقدار ثلاثة أضعاف وهي حاليا أعلى من أي وقت مضى في تاريخنا. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحنا ثاني أكبر دولة مانحة في العالم، وقدمنا الدعم للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم لبلوغ أهدافها. ونود أن نحيي النتائج التي أحرزها شركاؤنا في تلك البلدان في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة النمو باستخدام مواردنا ومواردهم الذاتية.

وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها سترتفع بحلول السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٠,٥٦ في المائة من إجمالي الدخل القومي، أي ما يعادل ١٨ بليون دولار سنويا. وسيكون بإمكاننا والحال هذه أن نفي بالتزاماتنا في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغلين إيغلز، بما في ذلك الالتزام بمضاعفة مساعداتنا لأفريقيا. ونحن الآن بصدد زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي بحلول عام ٢٠١٣، أي قبل عامين من الموعد المستهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي.

ويسعدنا أن نرى أن الاتجاهات العامة في المساعدات العالمية تتجه إلى الصعود. والمستويات العالية بصورة استثنائية لتخفيف الديون خلال عام ٢٠٠٥ تعني أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي قد انخفضت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ولكن يجب ألا يستخدم ذلك الانخفاض الشكلي من قبل المتشائمين للتشكيك في الزيادة الكامنة التي طرأت في مجال المساعدات بنسبة ٣٠ في المائة منذ مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢. وبالرغم من هذا الاتجاه نحو الصعود، فإننا ندرك أن علينا، كدول مانحة، أن نفي بوعودنا وأن نضاعف جهودنا.

يواجه كل المانحين ضغوط الميزانيات وتضارب الأولويات الداخلية. ولكننا نعلم أنه إذا توفرت لدينا الإرادة السياسية، فلن تستعصي علينا الحلول، بما في ذلك بعض الأفكار المطروحة بشأن إيجاد سبل مبتكرة للتمويل مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، وذلك باللجوء إلى فرض ضرائب على تذاكر السفر بالطائرات.

وكما ذكر الأمين العام قبل أسبوعين، فإننا نحتاج إلى القيام بعمل منسق وعاجل لأننا نعلم أن كل الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا قد ضلت طريقها إلى التنفيذ وأن بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، قد تخلفت عن الركب كثيرا.

وأرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى الهام كخطوة نحو العودة إلى الطريق السليم. واتفق مع الرأي القائل بأننا لم نعد بحاجة إلى المزيد من الالتزامات أو الدراسات أو التقارير، بل إلى التنفيذ. فكما ذكر رئيس الجمعية العامة هذا الصباح، فإن الوقت ينفذ. كذلك ذكر رئيس وزراء بلدي، السيد غوردون براون، في تموز/يوليه في نيويورك أننا نواجه حالة طوارئ تنموية تتطلب عملا طارئا. ولا بد أن نعمل معا كمجتمع واحد يربطه هدف مشترك.

ولذلك، توافق المملكة المتحدة على المقترحات الثلاث المقدمة من الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي شكله الأمين العام.

أولا، هناك حاجة إلى أدوات فعالة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والأمن الغذائي والبنى التحتية والنظم الإحصائية. ونحن نتعاون بالفعل مع آخرين في الشراكة العالمية من أجل الصحة لتعزيز التعاون والتنسيق بين المانحين ووكالات الصحة لتنسيق ودعم الخطط الصحية المملوكة للبلدان نفسها بغية إنشاء نظم صحية دائمة. ولدينا

مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم الجيد لكل طفل. ومع هذا ينبغي بذل المزيد من الجهود.

ثانيا، ركز الفريق التوجيهي على ضرورة أن تكون المساعدات طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها. هذه أولوية قصوى لتمكين شركائنا في البلدان الأخرى من التخطيط لبناء نظم دائمة وفعالة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فبناء النظام التعليمي مثلا يتطلب التأكد من توفر مرتبات المعلمين، وتدريب العاملين في الحقل الصحي يتطلب قبل كل شيء توفر التمويل للنظام الصحي، كما أنه يتعذر الالتزام بمشاريع البنى التحتية دون التأكد من وجود التمويل الطويل الأجل.

ثالثا، نحتاج إلى التنسيق بين الجهات المانحة وإلى تجميع مشاريعنا المتفرقة في برنامج واحد متسق، ودعم استراتيجيات شركائنا في الحكومات المتلقية. وينبغي أن نتفادى التنافس والتشتت في جهودنا ومبادراتنا، بل أن تكون أكبر حجما من مجموع أجزائها.

وإذا كان ثمة درس واحد نستقيه من كل هذا فهو أن المعونة لا تترك أثرا طويل الأجل إلا إذا كانت البلدان المتلقية شريكا يقود العملية. وأود أن أشيد هنا بورقة البنك الدولي التي نوقشت في الاجتماع السنوي بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نهاية الأسبوع عن مسؤولية البلدان نفسها في قيادة عملية زيادة حجم المعونات. كما أشيد بقيادة زميليّ الهولندي والسويدي في بلورة نتائج عملية الشراكة ومواردها من أجل تحقيق هذه القفزة عام ٢٠٠٨ التي تلقى دعمنا ودعم البنك الدولي وآخرين.

وبالرغم من أهمية المعونة لمعظم البلدان النامية، إلا أنه من الواضح أنها لا تكفي وحدها، في أي بلد كان، لتحقيق الأهداف الإنمائية. إننا نحيي طموح شركائنا في البلدان النامية لتحقيق النمو والاكتفاء الذاتي اقتصاديا – وهو طموح لا يلقى دائما الدعم والاهتمام اللازمين من الجهات المانحة، للأسف. وستظل التنمية البشرية المستدامة مجرد افتراض نظري إذا لم تتوفر فرص النمو.

ولكن، هنا أيضا، ثمة التزام لدينا، فما من بلد أفلح في خفض مستوى الفقر خلال الأعوام الثلاثين الماضية دون زيادة حجم التجارة. ولذلك، فنحن ملزمون بالوفاء بالعهود التي قطعناها على أنفسنا في جولة الدوحة للتجارة ونحتاج إلى عقد صفقة رابحة لصالح الدول الفقيرة، ونحتاجها الآن. ليس أمامنا من شيء نربحه بتأجيل الاتفاق مرة أخرى. وبجانب وضع قواعد عادلة للتجارة، نحن مطالبون بإعداد هذه البلدان للمنافسة بفعالية في الأسواق العالمية والاندماج فيها. إن الوفاء بوعودنا لتقديم المعونة مقابل التجارة عنصر جوهري في تمويل التنمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل مشكلة تغير المناخ التي تؤثر نتائجها سلبا بطريقة غير متناسبة على البلدان الفقيرة الأقل إطلاقا للانبعاث. فهي تعيش واقعا يوميا تواجه فيه شح المياه وتلف المحاصيل والفيضانات والأوبئة في الوقت الذي لا نعاني نحن سوى مجرد تهديدات. لقد قاد المجتمع المدني في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٥ حملة بمناسبة غلين إيغلز تحت شعار ”فلنجعل الفقر جزءا من التاريخ“. وما لم نتصدى لظاهرة تغير المناخ ونساعد الدول الفقيرة على التكيف مع آثاره، لن نفشل في بلوغ الأهداف الإنمائية فحسب، بل سنجعل الفقر حتميا في المستقبل. وتغير المناخ ليس شأنا تنمويا فحسب. إنه قضية تمس العدل والإنصاف.

إننا في سعينا للقيام بجهود جماعية حقا، نحتاج إلى قيادة لا توفرها إلا الأمم المتحدة. من أجل ذلك بالتحديد حث رئيس وزراء بلدي الأمين العام على عقد اجتماع للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ في إطار الترتيبات التحضيرية لمؤتمر الدوحة لتمويل التنمية بحيث يتسنى لرؤساء الحكومات أن

يلتقوا للعمل على تسريع الخطى نحو تحقيق تلك الأهداف. إن مثل هذا الاجتماع سيكون نقطة الانطلاق للعالم لتوحيد قوى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية لتوجيه نداء إلى حكومات العالم للتحرك قبل فوات الأوان.

لقد أسعدني أن أتيحت لي الفرصة للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى وأن أصغي للبيانات التي أدلى بها المتحدثون الآخرون، ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الحوار نقطة انطلاق في اجتماع الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ لنجاح مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية، وأبعد من ذلك لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عاما بعد عام حتى نهاية المطاف عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد رحمت والويانتو، النائب الأول لوزير مالية إندونيسيا.

السيد والويانتو (تكلم بالانكليزية): يرحب الوفد الإندونيسي بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، ويشيد برئيس الجمعية لأخذه هذه المبادرة. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ما فتئت إندونيسيا تولي أهمية بالغة لضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أشار رئيس بلدي مرتين من داخل هذه القاعة إلى ضرورة بذل جهود عملية لتخفيف حدة الفقر وتقدم الدول النامية خطوات إلى الأمام بمساندة صادقة من الدول المتقدمة النمو وبروح من الشراكة العالمية.

ومع هذا، يفيد الأمين العام في تقريره (الوثيقة A/62/217) بأنه، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري، لا يزال أمامنا عمل كثير حتى تتمكن الدول النامية من الخروج من الحلقة المفرغة بين الفقر وقصور القدرة الإنتاجية وشح الإمدادات والتعرض للهزات الاقتصادية والمالية من الخارج. كذلك لا يزال قصور القدرة على إدارة الديون يعيق الجهود المالية ويساعد على استمرارية أزمة الديون . أما التجارة، وهي أحد محركات النمو، فلا تزال قاصرة عن أداء الدور المنوط بها لتخفيف وطأة الفقر.

هناك حاجة لتنفيذ مزيد من الالتزامات ذات الطابع العملي إذا نحن أردنا حقا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد، ولا ينبغي أن ننظر إلى الماضي طوال الوقت بحثا عن نتائج أفضل، بل يجب أن نبحث عنها في الحاضر للدفع بعجلة التنمية حتى يقوم المجتمع الدولي بدوره باتخاذ خطوات جادة نحو شراكة عالمية.

إن جوهر توافق آراء مونتيري هو تشجيع التعاون والشراكة العالميين بغية حشد الموارد من أجل التنمية. ورغم أن التنمية من المسؤولية الأساسية للدول النامية، فإن الشراكة العالمية تتطلب أيضا الدعم الكامل من البلدان المتقدمة النمو والمجتمع المدني لضمان استدامة تمويل التنمية.

لتحقيق هذا الهدف، ينبغي المثابرة على بذل الجهود لتطوير القدرات المحلية اللازمة لإنتاج الموارد الضرورية للتنمية. لقد انصبّت الجهود حتى هذه اللحظة على تعبئة المدخرات المحلية وجذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. لقد علمتنا التجربة أننا إذا رغبنا في النجاح في هذه المهمة فلا مفر من إيجاد الإطار المؤسسي السليم الذي من شأنه أن يدعم السياسات الاقتصادية الداخلية. إننا لن نستطيع أن نوفر جو الثقة في السوق إلا بانتهاج سياسة مستقرة للاقتصاد الكلي قادرة على استقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية. هذا بدوره يستدعي ابتكار سياسات تنظيمية تتسم بالشفافية والمنطق، بما في ذلك إطار قانوني يكفل الضمانات الاستثمارية.

إن احدي الوسائل الممكنة لتعبئة مواردنا الذاتية من أجل التنمية هي تعزيز السوق المحلية للسندات إذ بإمكان

البلدان استعمال سوق السندات – إذا كانت تعمل بكفاءة – للحصول على قدر أكبر من الموارد لتمويل برامج التنمية في الوقت الذي توفر فيه أيضا دعما مرنا للحكومة وتخطيطا أفضل لتطوير القدرات وتحسين المساءلة. كما نشدد هنا على ضرورة إنشاء سوق مالية سليمة كمورد بديل لتمويل القطاع العقاري، وكذلك لميزانية الحكومة. ومن ذات المنطلق، ينبغي للبلدان أن تتحلى باليقظة بشأن قدراتها المالية على التحمل واستدامة الفرصة المتاحة لاستعمال هذه الموارد.

يتطلب تأسيس سوق سندات محلية تتسم بالكفاءة في الأداء تضافر جهودنا جميعا، فالبلدان النامية بحاجة إلى الدعم الضروري من الدول المتقدمة النمو لتحسين الضوابط التي تحكم هذه العلمية بما يكفل تعزيز الثقة في السوق، ولإيجاد البنى التحتية وجو الشفافية في السوق المالية. وفي هذا الصدد، ينبغي الاهتمام بتطوير سوق السندات الحكومية في تصور شامل يتسنى معه لاحقا دعم السوق المحلية للسندات كمورد بديل لتمويل التنمية، جنبا إلى جنب مع الموارد التقليدية عن طريق قطاع المصارف والقروض الدولية. وبالنتيجة، تحتاج الدول النامية أيضا إلى المعونة في بناء إطار قانوني واضح، يضمن سيادة القانون في حسم النزاعات وتيسير التجارة العابرة للحدود.

إن زيادة الروابط التجارية والمالية على الصعيد العالمي قد تجعل للنمو في اقتصاد أحد البلدان أثر على اقتصادات بلدان أخرى. وبالتالي، من مصلحة فرادى الاقتصادات دعم الاستقرار الاقتصادي والرخاء للاقتصادات الأخرى. وتجاهل هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى زيادة خطر انتقال الآثار الاقتصادية من دولة إلى أخرى. فعلينا إذن أن نشجع الجهود الرامية إلى التقليل من مخاطر الأزمات الهيكلية المتكررة بتطوير نظام الإنذار المبكر، وتحسين نظم الاتصال لضمان التخطيط السليم للسياسات وإعداد الموارد اللازمة وحشد دعم عريض لمساعدة البلدان المتأثرة.

ونشدد أيضا على قلقنا إزاء تغير المناخ الذي يشكل خطرا حقيقيا ليس بالنسبة للتنمية المستدامة فحسب، بل أيضا لوجودنا ذاته. إننا ندعو المجتمع الدولي لأن يدعم جهود الدول النامية لمواجهة هذا الخطر الماثل. والآن وقد أصبح هذا الأمر من بين هموم وزراء المال والتنمية الاقتصادية أكثر من ذي قبل، فإن إندونيسيا ستستضيف أول مناسبة رفيعة المستوى من نوعها بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بحضور وزراء المال. إننا نؤمن بأن هذا الاجتماع سيكون فرصة طيبة أمام هؤلاء الوزراء ليلعبوا دورا هاما في معالجة تغير المناخ من خلال سياسات تتماشى ومتطلبات الوضع في مجالات مثل السياسة والمالية وإدارة المخاطر والتأمينات والسياسات المالية والقدرة على توجيه التدفقات المالية والاستثمارات.

وفي الختام، فإن إندونيسيا واثقة تماما بأن العناصر التي سينتجها هذا الحوار ستضيف قيمة إلى مناقشاتنا القادمة. وعليه، ينبغي أن يدرس منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعناية فائقة في اجتماعه المقبل، وكذلك مؤتمر الدوحة العالمي لتمويل التنمية، المحضر الموجز الذي سيصدر عن اجتماعنا هذا بوصفه معلما بارزا نحو نهج متماسك في تنفيذ السياسات العالمية لتمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد لاسلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة خارجية هنغاريا.

السيد فاركوني (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعبر لرئيس الجمعية العامة عن تقدير هنغاريا لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى. إننا نرحب بتقرير الأمين العام (الوثيقة A/62/217) ونؤيد ما ورد فيه، ويسعدني أن أكون ضمن المشاركين في هذه المناسبة الهامة.

أود أن أعبر عن تأييدنا القوي للمساعي الهادفة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن خير التنمية يعمّ البشر أجمعين، ولذلك فنحن ملتزمون بقوة، بالقدر الذي تسمح به إمكاناتنا، بتقديم المزيد من المعونات المالية إلى العالم النامي. وهنغاريا، من موقعها في مجتمع المانحين العالمي، تؤمن بالمبادئ التي اعتُمدت في مونتيري عام ٢٠٠٢ في هذا المنحى.

لقد ظلت حكومة هنغاريا تبذل الجهود لزيادة حجم المساعدات التي تقدمها للدول النامية. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت مساهمتها في المساعدات الإنمائية الرسمية نسبة ٠,١٣ في المائة من إجمالي دخلها القومي، قاطعة بذلك خطوات جبارة نحو هدف الـ ٠,١٧ في المائة المؤمل إدراكه على المستوى الفردي بحلول عام ٢٠١٠.

ومع ذلك، أرجو أن أشدد هنا على حقيقة أن زيادة المبالغ المرصودة للتنمية لن تكون وحدها كافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. الأهم من ذلك أن تكون الكفاءة والفعالية في استعمال هذه الموارد واضحتين للعيان في البلدان المانحة كما في البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد، يجب أن نولي عناية فائقة لمسألة التنسيق بين المانحين وصولا إلى اتساق السياسات الإنمائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل الأهمية البالغة لمواءمة المساعدات الموسعة مع الاحتياجات المحددة والواقعية للبلدان المتلقية. إن مثل هذا التكييف للموارد مع الاحتياجات الحقيقية عنصر أساسي في استعمالها بطريقة رشيدة.

وثمة مسألة أخرى لا بد من الالتفات إليها، وهي أن نجاح عملية التنمية ينبع من داخل الدول النامية ذاتها ولن يصيب المانحون الدوليون التوفيق في مساعيهم إلا من خلال التقدم الذي تحرزه هذه البلدان النامية. إن هنغاريا التي مرت هي ذاتها بحقبة انتقالية، على استعداد لاقتسام خبرتها في هذا المجال مع كل البلدان النامية، الراغبة بصدق في انتهاج الحكم الرشيد.

إن التجارة المستقرة، القائمة على قواعد وقوانين متعددة الأطراف وقابلة للتنبؤ، هي المحرك للنمو الاقتصادي. وبجانب الأهمية التي نوليها للتجارة التقليدية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، فإننا أيضا نؤمن بأهمية الزيادة المطردة للتبادل التجاري بين دول الجنوب نفسها. لقد برهنت دراسات عديدة على أهمية التجارة فيما بين الدول النامية والمكاسب الناتجة عن خفض التعريفة الجمركية والحواجز الأخرى غير المرتبطة بالتعريفة الجمركية. إننا مقتنعون بأن تحرير التجارة من شأنه أن يسهم إلى درجة كبيرة في تخفيف حدة الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا وفي البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة.

وعلى الرغم مما سلف، فإن إتاحة الفرصة للدول سالفة الذكر لتسويق منتجاتها في الأسواق العالمية أمر لا يكفي بمفرده لإدماجها في الاقتصاد العالمي. لهذا فمن الضروري والمطلوب بشكل ملحّ تقديم المساعدة لهذه البلدان لبناء قدرات إنتاجية ملائمة وبنى تحتية في مجال التجارة. وترى هنغاريا أن مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' تخدم هذه القضية كثيرا وتيسر عملية التكييف على الأوضاع الناجمة عن تحرير التجارة، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة للدول النامية.

إن هنغاريا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، لها أيضا التزامات أكيدة وواجبات في مجال تحرير التجارة وتساهم حاليا، بالشراكة مع مجموعة من الدول الأعضاء، في المبادرة الهادفة إلى مضاعفة حجم المساعدات ذات الصلة بالتجارة بما مقداره بليون يورو توضع تحت تصرف البلدان النامية. هذا وتنوي هنغاريا أن تكرّس مبالغ كبيرة من

ميزانيتها الإنمائية لعام ٢٠٠٨ لبلوغ هذا الهدف. وأرجو أن أنبه هنا إلى أننا نسعى إلى تنفيذ هذه المساعدات عن طريقين هما، من جهة، الصناديق المتعددة الأطراف، ومن الجهة الأخرى تمويل البرامج في إطار العلاقات الثنائية.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إلى تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينبه إلى ضرورة مضاعفة الجهود، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن هنغاريا، بالتضامن مع البلدان الأخرى، ستركز دعمها الإنمائي بقدر أكبر على أقل البلدان نموا في أفريقيا.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أهمية الدور المنوط بالتعاون الدولي، فإن المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي أمران جوهريان في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأملي كبير في أن نُوفق سويا في ذاك المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل تجيكيرو تويا، نائب وزير المالية في ناميبيا.

السيد تويا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم لإتاحتكم الفرصة لي للاشتراك في هذا الحوار الذي يتيح لنا جميعا فرصة تبادل تجاربنا وتقييمها معا. وتود ناميبيا، بادئ ذي بدء، أن تسجل هنا تأييدها للبيان الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نقدر كثيرا مجهود الأمين العام في إعداد مجموعة من التقارير الجامعة للتدارس في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن توافق آراء مونتيري ومراحل تنفيذه والمهام المتبقية.

أبرزت المناقشات في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ستة مواضيع رئيسية هي: تعبئة الموارد المحلية للتنمية، وحشد الموارد العالمية للتنمية، والتجارة العالمية كمحرك للتنمية، وتعزيز التعاون المالي والتقني من أجل التنمية على الصعيد العالمي، والديون الخارجية، ومعالجة المسائل الهيكلية.

فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، فقد حققت ناميبيا الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كما يبدو جليا، ضمن مظاهر أخرى، في تدني مستوى التضخم نسبيا، إذ يبلغ حاليا ٦,٧ في المائة. ونتيجة لذلك، كانت نسبة النمو الاقتصادي ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، وهي نسبة – وإن كانت موضع التقدير – تظل بعيدة كل البعد عن نسبة الـ ٧ في المائة المطلوبة كشرط لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك بلوغ أهداف خطتنا الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل المعروفة برؤية ٢٠٣٠.

وعلاوة على ذلك، استطعنا – وللمرة الثانية على التوالي منذ أن نلنا استقلالنا عام ١٩٩٠ – من تحقيق فائض في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مقتفين في ذلك أثر السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتحسنت أيضاً في السنوات الأخيرة جبايتنا للإيرادات. وأسهمت هذه السياسات، مصحوبة بالاستثمار في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة الفقر.

وفي هذا السياق، يُعرف الفقراء بأنهم الذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجات الحياة الأساسية، في حين يُعرف أصحاب الفقر المدقع بأنهم الأسر المعيشية التي تنفق على الغذاء ٨٠ في المائة أو أكثر من دخلها. وقد انخفضت نسبة هؤلاء من ٩ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤، أي انخفاض بحوالي ٥٥ في المائة. وقد حددت حكومة ناميبيا لنفسها عام ٢٠١٢ بوصفه هدفاً لتخفيف حدة الفقر المدقع ، أي قبل الموعد الذي حُدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر ببطء شديد، على الرغم من السياسات المدروسة التي تتضمن إعطاء المستثمرين

حرية إعادة الأرباح إلى بلدانهم، بالإضافة إلى حوافز ضريبية. فضلاً عن ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي مصحوباً باستحداث وظائف جديدة بمعدل متناسب.

بالنسبة لمسألة التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، كما عُرِّفت في مونتيري، شهدت ناميبيا بعض الزيادة في التجارة في بعض السلع الأساسية، لا سيما المعادن والمنتجات الزراعية. إلا أننا لا نزال نشهد عجزاً تجارياً، حيث لا تزال صادراتنا متدنية بالمقارنة مع الواردات. إضافة إلى ذلك، لم ننجح بعد في إحداث قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي لصادراتنا. وفي هذا الصدد، أدت الأزمة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية، وما صاحبها من تمويل غير كافٍ وبطء في تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، إلى إضعاف آمالنا في معالجة القيود على جانب العرض في وقت أبكر كثيراً. كما أن الإعانات الزراعية، التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو وتشوه التجارة، تجعل من الصعب على منتجاتنا أن تنافِس في الأسواق المتقدمة النمو.

وما فتئ التعاون الدولي المالي والفني من أجل التنمية يتضاءل في بلدي باطراد، فقد انخفض من ١١٠ دولارات أمريكية لكل فرد عندما حصلنا على استقلالنا في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ دولاراً أمريكياً فقط لكل فرد في عام ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك، انخفض عدد الشركاء الثنائيين في التنمية الناشطين في ناميبيا من ٢٢ شريكاً في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ شريكاً في عام ٢٠٠٦، وتوجد مؤشرات على أن ثلاثة شركاء آخرين قد يغادرون البلاد أثناء عام ٢٠٠٨. وهذا الانخفاض المستمر في المعونة الإنمائية الرسمية قد تكون له في الأجل الطويل تأثيرات سلبية على الجهود التي نبذلها لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشكل القدرة المحدودة على تقديم الخدمات إحدى العقبات الأساسية التي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية في ناميبيا. وتشمل متطلبات بناء القدرة الموارد البشرية والمؤسسية على حد سواء، بما في ذلك الموارد اللازمة للبحث والتنمية، والنظم اللازمة في مجال سياسات التمكين. إضافة إلى ذلك، لا يوجد اتساق في سوق العمل بين العرض والطلب على اليد العاملة، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة البطالة في البلد. وفي محاولة لمعالجة عدم الاتساق هذا، استهلت الحكومة برنامجاً لتحسين قطاع التعليم والتدريب، وهو خطة استراتيجية لزيادة تقديم الخدمات في قطاع التعليم.

وبوسع المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي نبذلها بمساعدة مالية وفنية لتلبية احتياجاتنا من الموارد البشرية. وإذا أتيح لنا الخيار، فإننا نفضل الحصول على دعم للميزانية، لأن هذا الدعم يوفر مرونة في تخصيص الموارد وإمكانية التنبؤ بالموارد المتاحة. ولتحقيق هذه الغاية، نلاحظ بارتياح الإعلان الإيجابي الأخير الذي أصدرته مؤسسات بريتون وودز ومؤداه أنها ستوفر آليات لمعالجة احتياجات التنمية في البلدان النامية المتوسطة الدخل، مثل بلدي.

لا يزال دين ناميبيا العام منخفضاً نسبياً، ويتوقع أن ينخفض في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى أقل من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الهدف الذي حددته الحكومة. ويعزى ذلك إلى الحصافة المالية، التي مكنتنا من العيش في حدود إمكانياتنا. ولكن، ما لم يقدم المجتمع الدولي برنامجاً موجهاً خصيصاً لمعالجة احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، فإن المكاسب التي حققناها حتى الآن سينعكس اتجاهها في الأجل الطويل. ويتطلب الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وهو شرط أساسي لتخفيف حدة الفقر، موارد كبيرة. وفي هذا الصدد، ستسهم المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض ذات الفائدة الميسرة إسهاماً كبيراً في الجهود التي نبذلها لتجنب دين لا نستطيع تحمله.

في الختام، نأمل أن يهيئ هذا الحوار الأجواء لمؤتمر استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في السنة القادمة. ونتطلع إلى هذا المؤتمر الذي نرى أنه ينبغي أن ينظر في ما تم إنجازه، وما الذي يجب عمله لإجراء تحسينات في المجالات التي توجد فيها جوانب ضعف، وأن يتوصل على وجه الخصوص لتفاهم مشترك بشأن ما يشكل مساعدة إنمائية رسمية ليتسنى تجنب أي سوء فهم في المستقبل. ولا نعتقد أن مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يشمل تخفيف عبء الدين. ولكن، إذا اشتمل على هذا المفهوم لأي سبب كان، فينبغي أن يبين بصورة منفردة. فتخفيف عبء الدين لا يمثل مورداً إضافياً يتدفق إلى البلدان النامية، وإن كان يوقف التدفقات إلى الخارج. ومن التحديات الأخرى التي ينبغي أن يتصدى لها مؤتمر الاستعراض عدم تنفيذ الالتزامات التي تُقطع. فمعظم الالتزامات لا تترجم إلى إجراء ملموس؛ وهذا تحدٍ كبير.

وينبغي أن يناقش مؤتمر الاستعراض أيضاً الأسلوب الذي يمكّن المجتمع الدولي من دعم جهود التنمية في البلدان النامية المتوسطة الدخل، التي لم تعالج احتياجاتها حتى الآن في إطار الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن يقيم المؤتمر سبب عدم تحقيق البلدان النامية المتوسطة الدخل تحركاً كبيراً إلى الأعلى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيريل تشامي، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد تشامي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لعلنا نذكر أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في المكسيك في عام ٢٠٠٢، أدى إلى اعتماد توافق آراء مونتيري. ومرة أخرى، احتل تمويل التنمية مكاناً متقدماً في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي، المعقود في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٣. وفي كل من هاتين المناسبتين، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً على ضرورة تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا.

وأثبتت نتيجة مؤتمر قمة مجموعة الثماني، المعقود في غلين إيغلز في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أن مجموعة الثماني منتدى مهم لاستعراض توافق آراء مونتيري. وركز الاجتماع على كيفية تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والآن، نحن في منتصف هذه المدة، والتقدم المحرز في أفريقيا مختلط النتائج.

وإلى جانب هذه المعالم الدولية والمبادرات الأخرى، اتخذت تترانيا تدابير مختلفة لتنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج. وتهدف رؤية عام ٢٠٢٥ الوطنية للبر التترانى ورؤية عام ٢٠٢٠ لزنجبار، اللتان اعتُمدتا قبل توافق آراء مونتيري، إلى تحقيق بناء مجتمع مثقف ومتعلم ملتزم بالتنمية، ينعم بظروف عيش محسنة وسلام واستقرار ووحدة وطنية وحكم رشيد. وتحدد هذه التدابير أيضاً الاتجاه لاقتصاد تنافسي قادر على تحقيق نمو مستدام ومنافع مشتركة.

وتتوقع هاتان الرؤيتان أن تخرج تترانيا من فئة أقل البلدان نمواً إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، والقضاء على الفقر المدقع، والحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع، يصل إلى ٨ في المائة سنويا على الأقل. وفي الآونة الأخيرة، وعلى نحو يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، وُضعت الاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر، بوصفها إطار تنظيم وطني ثانٍ للتركيز على تخفيف حدة الفقر الذي يتصدر برنامج تنمية البلد. ويعبر هذا البرنامج عن الرؤيتين، وهو موجه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وهي الأهداف التي اتفق عليها دولياً.

وبتتبع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كانت تنزانيا من بين أوائل البلدان التي أعدت وثيقة عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠١. ويتضمن تقرير عام ٢٠٠٥ قصة مشجعة بالنسبة للعديد من المؤشرات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للالتحاق بالمدارس الابتدائية، استبقنا الجدول الزمني المحدد لتحقيق هذا الهدف. وبالنسبة للالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي، شهدنا زيادة مطردة في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي بمبادرات حكومية ومبادرات من القطاع الخاص. أما بالنسبة للمساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم والتمثيل السياسي، فقد أحرز تقدم كبير.

بيد أنه توجد ميادين مختلطة النتائج. مثلا، بالنسبة للأهداف الصحية – فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) والملاريا — لا نزال متخلفين. كما أن أداءنا بالنسبة لمعدلات وفيات الأمهات ليس جيداً، ولكننا مصممون على زيادة تدخلاتنا في هذا الميدان. وأداؤنا جيد بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال الرضع، ونحن في نطاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد، عام ٢٠١٥. كما أننا نحرز تقدماً جيداً في بناء المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد، وإمداد المناطق الريفية بمياه نظيفة.

وفي حين أننا نعمل للوفاء بالتزاماتنا المتفق عليها دولياً، المتمثلة في الحكم الرشيد وإصلاحات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد المحلية، فإن التحديات لا تزال قائمة. ومن بين هذه التحديات، عدم كفاية الطاقة ومرافق الخدمات التعليمية والصحية الخاصة بالفقراء، وعدم تطوير البنى التحتية المادية وغير المادية، وتفشي وباء فيروز نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وليتسنى لنا أن نحقق في عام ٢٠١٥ الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، يتعين علينا أن نبذل مزيداً من الجهد في الفترة المتبقية.

وعلى الجبهة الداخلية، نعتزم زيادة الزخم في الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ففي ميزانيتنا الوطنية لهذا العام، مثلا، التزمنا بمبلغ كبير من اعتمادات الميزانية الوطنية للتعليم وتطوير البنى التحتية بغية فتح ميادين منتجة في المناطق النائية، وكذلك معالجة المشاكل المنهجية المتعلقة باختناقات النقل. ونحن ممتنون لشركائنا في التنمية ولمجتمع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعمهم أهدافنا الإنمائية، وتحسين نوعية المساعدة وتوجيهها. وسيسهم هذا الدعم إسهاماً كبيراً في الجهود التي تُبذل لتحقيق الأهداف التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أسفر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المستمرة في البلد عن تحقيق نمو اقتصادي كبير، كما تجلى في الأداء الجيد للاقتصاد الكلي على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ ٦ في المائة في المتوسط، وهذا المعدل أعلى من متوسط معدل النمو في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء أثناء نفس الفترة. وترتكز هذه الإنجازات على إطار سياسة سليمة للاقتصاد الكلي، وإضفاء طابع مؤسسي على الهيكل التنظيمي، وتحقيق تقدم في الإصلاحات الهيكلية والمشاركة الكبيرة للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن مسألة عبء الدين الذي لا يمكن تحمله لا تزال تشكل عائقاً خطيراً أمام جهود التنمية التي تبذلها تنزانيا على الرغم من تخفيف عبء الدين المقدم في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وكذلك تخفيف عبء الدين الإضافي المقدم على أساس ثنائي.

ويدور مزيد من المفاوضات لزيادة تخفيف عبء الدين. بيد أن مختلف الدراسات تبين أن التزام الدين لن يتم الوفاء به في المستقبل المنظور نتيجة للاعتبارات الفنية التي ينطوي عليها ذلك. وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في تخفيف حدة الفقر، فمن الواضح أن الحل بالنسبة لأقل البلدان نمواً – بما فيها تترانيا – هو إلغاء الدين الكلي المتعدد الأطراف بغية تحرير الموارد لاستخدامها في تخفيف حدة الفقر وفي التنمية. وينبغي أن تقوم البلدان النامية، من جهتها، بتسريع تعبئة الموارد المحلية.

والتجارة الدولية أداة للتنمية وتتصل بها اتصالاً مباشراً. ولا يزال اقتصاد تترانيا ينوع صادراته ليستفيد من الفرص السوقية الناشئة. وتتصل هذه الجهود بالتزامات الحكومة بتوفير تعليم جيد يتناسب مع الاقتصاد الحديث، وتوفير بنى تحتية تدعم الأنشطة الاقتصادية. وسيوفر استمرار النمو الاقتصادي بنسبة تفوق ٦ في المائة والتنوع الاقتصادي زخماً لنمو صادراتنا. وبالنسبة لممارسات التجارة الدولية، فإننا بحاجة إلى اختتام مفاوضات منظمة التجارة العالمية لمعالجة القيود الراهنة على الوصول إلى الأسواق التي تؤثر علينا.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن مسائل تمويل التنمية بحاجة إلى زخم جديد الآن وليس فيما بعد، لإنعاش نوايا مونتيري الطيبة.

أنا ووفدي متفائلان بأن مداولاتنا في الاجتماع الرفيع المستوى هذا سترسل الإشارات الصحيحة إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد قريباً في الدوحة. ونأمل أن يوفر المؤتمر فرصة قيمة لإحراز تقدم نحو الاتفاق على نهج شامل وفعال لتلبية المتطلبات من الموارد اللازمة لتنمية البلدان النامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بارك إن – كوك، نائب وزير شؤون المنظمات الدولية والقضايا العالمية في وزارة الخارجية في جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يأتي هذا الاجتماع في لحظة تشهد ظروفاً سياسية واقتصادية دولية مؤاتية أكثر من أي وقت مضى ليحقق المجتمع الدولي أهدافنا الإنمائية. وعلى الرغم من بعض جوانب الضعف الواضحة، فإن استمرار نمو الاقتصاد العالمي، القائم على قطاع مالي مستقر نسبياً وتضخم متدنٍ، يوفر فرصة فريدة لبدء إصلاحات في ميدان تمويل التنمية على أساس رؤية طويلة الأجل.

وكما يبين تقرير الأمين العام (A/62/190) بوضوح، توجد شواغل مؤداها أن الفوائد غير موزعة بطريقة منصفة في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وتخصيص المساعدة بشكل انتقائي يستبعد بلداناً عديدة متدنية الدخل، رغم حاجتها الماسة. وآمل أن نوسع في هذا الاجتماع المناقشة حول كيفية تخفيض عدد البلدان النامية المحرومة من المساعدة الدولية.

وغني عن البيان، أن المجتمع الدولي بذل جهوداً مضنية لتعزيز التزامه باستئصال الفقر والمرض. وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار في العام الماضي. وأحرز قدر كبير من التقدم في قطاعات شتى ولكننا، باستثناء بعض البلدان في المنطقة الآسيوية، لم نحقق نجاحاً كبيرا في تخفيف حدة الفقر المدقع في البلدان التي يتفشى فيها بشدة. ومع مؤتمر قمة الدوحة القادم، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨، نحتاج إلى بداية قوية بصورة استثنائية لتسريع تحقيق التقدم.

وتوجد إشارات واضحة تبشر بأن بوسعنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين هذه الإشارات، الزيادة الملحوظة في عدد البلدان المانحة. فقبل سبع سنوات، كانت البلدان المانحة التقليدية، الممثلة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هي البلدان المانحة الوحيدة في العالم. والآن، يعمل عدد من البلدان الأخرى ذات الاقتصادات القوية على زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، ومن بين هذه البلدان جمهورية كوريا، وكذلك البرازيل وروسيا والهند والصين، وبلدان أخرى ليست أعضاءً في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي محاولة لإقامة شراكات فعالة بين المانحين التقليديين والمانحين حديثي العهد، عقدت جمهورية كوريا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤتمراً في سول في الشهر الماضي تحديدا ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لهذه المنظمة. وأجريت مشاورات مثمرة لتعزيز التعاون وزيادة فعالية المساعدة. ويشجع المانحون الناشئون، الذين ما فتئ نفوذهم السياسي والاقتصادي يتنامى باطراد في السنوات الأخيرة، على القيام بدور أكبر في تلبية متطلبات المساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وثمة عامل مهم آخر بالنسبة للبلدان المانحة الناشئة يتمثل في أن هذه البلدان نفسها كانت في يوم ما بلداناً متلقية للمساعدة. ونظراً لأن هذه البلدان مرت بعملية التنمية، فإن بوسعها أن تقدم مشورة عملية ومبادئ توجيهية، وأن تتشاطر الدروس التي تعلمتها من البلدان المتلقية حالياً.

وجمهورية كوريا، بوصفها بلداً مانحاً ناشئاً، أعلنت أنها ستنضم إلى لجنة المساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٠، كما أعلنت في عدة مناسبات التزامها القوي بتطبيق مجموعة المبادئ المحددة في توافق آراء مونتيري تطبيقاً أميناً، وأن تقدم مساهمة أكبر على الصعيد الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، نخطط لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها لتصل إلى بليون دولار في عام ٢٠٠٩، و ٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

ولاستكمال موارد المساعدة التي نقدمها وزيادة دعمنا للجهود الدولية الرامية لاستئصال الفقر، انضممنا أيضاً إلى مبادرة سن تحصيل ضريبة تضامن على تذاكر السفر، وهي مصدر مبتكر لتمويل التنمية. ومما يبشر بالخير أن التمويل المبتكر للتنمية يبرز بسرعة كبيرة بوصفه مسألة رئيسية في جدول الأعمال الدولي. ولدعم هذا الابتكار، استضافت جمهورية كوريا، في أيلول/ سبتمبر في سول، الاجتماع العام الثالث للمجموعة الرائدة لجباية ضريبة التضامن لصندوق التنمية.

ويشدد أول عنصر من توافق آراء مونتيري على تعبئة الموارد المالية المحلية. وهذا يبرز بوضوح الدور الرئيسي لتعزيز القدرة المالية للبلدان النامية من خلال حملات وطنية للادخار والاستثمار وتركيز رأس المال، لا سيما في ضوء أهمية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على الملكية. وتؤكد تجربة كوريا الإنمائية خلال العقود الخمسة الماضية أهمية تلك المفاهيم . بيد أن تاريخ تنميتنا يبين أيضاً أن الجهود المحلية ليست كافية. فهذه المساعي يجب أن تستكمل باستثمار مباشر أجنبي وتدفقات أخرى لرأس المال الخاص لتطوير البنى التحتية الرئيسية.

وفي ضوء تنوع النمو الاقتصادي بين البلدان النامية وداخلها، لا يمكن وضع استراتيجية تنمية تناسب جميع البلدان. ويمكن استخدام نُهج للتنمية مصممة خصيصاً

لاستخدامها لوضع استراتيجيات تنمية وطنية للبلدان النامية تجسد الخصائص الأصلية الفريدة لتنميتها.

وتبين حالة جمهورية كوريا أن البلدان النامية ينبغي أن تضع خططها وسياساتها بعناية وفقاً لمستويات تنميتها، وأن تحتفظ بالقدرة على وضع أكثر استراتيجيات التنمية ملاءمة لها بالرجوع إلى أفضل الممارسات المجربة.

وللاستفادة من كفاءة الموارد الدولية إلى أقصى حد، يتعين على المتلقين أن يضعوا لوائح مالية تنظيمية وآليات ملائمة للتمويل بهدف تيسير تدفقات رأس المال المستقرة، ومواءمة هذه التدفقات والأهداف الأعم الطويلة الأجل للتنمية المستدامة. وبالنسبة لكوريا، لديها سياسات لتيسير تحويلات رأس المال من خلال تخفيض تكاليف التحويل وتحرير التحويلات إلى الخارج – بينما بلغ استثمارنا المباشر الأجنبي في البلدان النامية ٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٦.

وأعتقد أن أسلوب التمويل الثالث الذي حدده توافق آراء مونتيري – التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية – يكمن في صلب قصة نجاح كوريا. فبالحصول على موارد مالية وتكنولوجيا متقدمة من خلال التجارة، تمكنت كوريا لا من تحقيق تراكم رأس المال الأجنبي الضروري فحسب، بل تمكنت أيضاً من استثمار مبالغ كبيرة في خطط تنمية متوسطة إلى طويلة الأجل. وعلى أساس تجربة كوريا الفريدة، تقدم المساعدة إلى البلدان النامية لبناء القدرة في مجال التجارة، وذلك بزيادة منافع التجارة بدون تعريفات جمركية، وتقديم المعونة مقابل التجارة وغير ذلك من أشكال التعاون التقني المتصل بالتجارة.

وبعد أربعة عقود من الحرب الكورية، أصبحت جمهورية كوريا الآن بلداً متقدم النمو، بعد أن كان في يوم ما بلداً متلقياً رئيسياً للمساعدة، وإذ كان يتلقى ١٣ بليون دولار على هيئة مساعدة. وتبين حالتنا أن المساعدة الدولية يمكن أن تعمل كمحرك لا غنى عنه للتنمية والنمو بإيجاد حلقة قوية في عملية التنمية. وكوريا مستعدة الآن للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الشراكات مع البلدان المتلقية والبلدان المانحة على حد سواء. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن إقامة شراكات فعالة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية من خلال ملكية خطط التنمية، بالإضافة إلى السياسات السليمة والحكم الرشيد.

إن جمهورية كوريا لا تركز على حجم مساعداتها فحسب، بل كذلك على تحسين فعاليتها. ومنذ أن وضعنا سياستنا للمساعدة وقمنا بتطبيقها، شرعنا في خطة متوسطة الأجل بإدارة الحكومة كجهد لزيادة حجم المساعدات كل خمس سنوات، وتطوير السياسات وزيادة معدل المساعدة الموحدة زيادة كبيرة لتعزيز مخصصات المنح في توزيع مساعداتنا.

وإذ نقف في منتصف المدة المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، نرى أنه قد حان الوقت لاستعراض انجازاتنا حتى الآن واستحصاد حكمتنا لتحديد اتجاهنا في المستقبل من أجل القيام بعمل ملموس. وآمل بإخلاص أن يخرج هذا المؤتمر بنتائج مثمرة وملموسة ، وأن يمهد الطريق لنجاح مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.